الفصل الثانى

التحديات العالمية وانعكاساتها على تزايد ظاهرة أطفال الشوارع

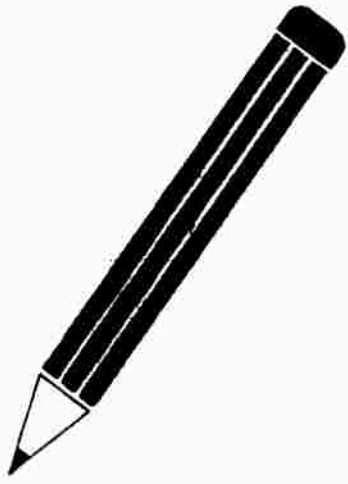

إن التحولات العالمية التى رافقت نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، بانهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى صاحبها العديد من التحديات المعاصرة فى إطار هذا القطب الأوحد الأمريكى الذى أصبح يروج للعولمة ويريد فيها أن تسود وتسيطر فى كافة أبعادها التى تمحورت حول الليبرالية الجديدة بقيمتها الفردية ورأسماليتها المتوحشة التى تعمل لصالح طبقة بعينها على حساب بقية الأغلبية، وما يقال داخل المجتمع الواحد ينسحب على الدول مما يشير إلى أن الدول النامية فى العالم الثالث هى الأكثر تأثرا وتضررا من هذه العولمة التى تنشد المنافسة عبر التجارة الحرة كوسيلة لفتح دول العالم الثالث والنامية كأسواق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة، وتلعب عابرات القارات دورا رئيسيا فى هذا السياق باعتبارها من أهم آليات هذه العولمة التى يساندها كل من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى كمؤسسات مالية هى أيضا تروج للعولمة.

وأن كانت الدول المتقدمة هى الأكثر إفادة من هذه العولمة حيث حرية رأس المال والتجارة الحرة فإن الدول النامية والفقيرة هى الأكثر تضررا من هذا النظام العولمى نتيجة لما أسفرت عنه هذه العولمة خاصة فى جانبها الاقتصادى والاجتماعى، ومعها ازداد الغنى غنى. وازداد الفقير فقرا مما أسفر بالتالى عن العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية خاصة فى إطار إفقاد الدولة سيطرتها على نشاطها الاقتصادى والترويج للخصخصة التى من أهم نتائجها انتشار البطالة بين العاملين ناهيك عن افتقاد الوظائف للخريجين الجدد.

ولعل هذه البطالة وحدها كفيلة بتدهور المستوى الاقتصادى للأسرة وخاصة الأسر الفقيرة أصلا والكثيرة العدد مما جعلها أسر طاردة لأطفالها إلى الشارع، فكانوا أطفال بلا مأوى وبلا أمان وبلا مستقبل، وكلما تزايد عدد هؤلاء الأطفال كلما تفاقمت المشكلة وكانت أكثر إلحاحا فى البحث عن حل لها، فهم ضحايا الفقر وتوابعه من جهل ومرض وهم أبناء المجتمع الذى يفترض فيه أن يحتوى أبناءه، ويعمل على حمايتهم ورعايتهم، ويبحث من خلال آليات هذه العولمة عن إيجابيات يمكن الاستفادة بها فى معالجة مثل هذه المشكلة، وربما يكون ذلك فى الشبكات حيث توظيف التطور التقنى والتكنولوجى فى مجال الاتصالات والمعلومات لخدمة هذه القضية وعليه فان هذا الفصل يتضمن المحورين التاليين:

- التحديات العالمية المعاصرة والمتمثلة فى العولمة وأهم مخاطرها:

وقد تم تناول هذا المحور من عدة زوايا حيث بلورة:

مفهوم العولمة، وتحليل أهم أبعاد هذه العولمة والتى تمثلت فى الأبعاد الاقتصادية للعولمة وكذلك الأبعاد الاجتماعية باعتبارها أقرب الأبعاد تأثيرًا فى ظاهرة أطفال الشوارع ثم كان هناك تحليل لمخاطر هذه العولمة وخاصة المخاطر الاقتصادية، والمخاطر الاجتماعية والثقافية.

- ظاهرة أطفال الشوارع عالميًا وإقليميًا:

وقد تم تناول هذا المحور أيضًا من عدة زوايا من أهمها ما يلى:

ماهية ظاهرة أطفال الشوارع عالميًا وكذلك إقليميًا، وحجم ظاهرة أطفال الشوارع فى بعض بلدان العالم روعى فيها التنوع الجغرافى ومستوى التقدم، فكانت:

فى أمريكا اللاتينية (فنزويلا – البرازيل – المكسيك – بيرو)

ومن العالم المتقدم (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة).

وفى جنوب شرق آسيا (الهند – الفلبين - تايلاند)

وفى أفريقيا (كينيا- الكاميرون- جنوب افريقيا- السودان).

وفى جنوب شرق آسيا (الهند- الفلبين- تايلاند).

أما عن حجم ظاهرة أطفال الشوارع إقليميًا فقد تم تناولها فى كل من (لبنان – الأردن – تركيا).

ثم تناولت الباحثة المخاطر التى يتعرض لها أطفال الشوارع والتى زادت بسبب تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الفقر والبطالة كانعكاسات سلبية للعولمة على هذه الظاهرة نالت من الأسر الفقيرة.

أولا: العولمة:

لا يمكن الوقوف على مخاطر هذه العولمة وأهم أبعادها وانعكاس ذلك على المجتمعات بصفة عامة وعلى الدول الفقيرة والنامية بصفة خاصة، بل وعلى الفئات المهمشة والمحرومة بصفة أكثر خصوصية، إلا إذا تم تناول هذا المفهوم بداية بالتعريف.

[١] ماهية العولمة:

تعتبر العولمة من أهم التحديات العالمية المعاصرة التى لها انعكاساتها السلبية على المجتمع المصرى وأسفرت فى بعدها الاقتصادى والاجتماعى عن العديد من المشكلات الاجتماعية والبيئة والأسرية التى خلفت بالتالى وزادت من حجم ما عرف بظاهرة أطفال الشوارع، ومن هنا جدير بالاهتمام التعرض لظاهرة العولمة بشيء من التفصيل.

لقد تعددت الآراء التى قيلت فى تعريف العولمة بتعدد وجهات نظر قائليها واتجاهاتهم الفكرية، ولذا يصبح من المفيد الإشارة إلى بعض التعاريف التى قيلت فى هذا المفهوم، هناك من يرى أن العولمة هى تلك العملية التى تجرى على أرض الواقع لها **ثلاثة مستويات متباينة**[1].

---

(١) مصطفى كامل السيد: " العولمة والتحول الديمقراطى " فى حسن نافعه، سيف عبد الفتاح، **العولمة، قضايا ومفاهيم**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (٢) قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص٩٦.

المستوى الأول: يتمثل فى تزايد سرعة انتقال مفردات عديدة فى الحياة الدولية بمعنى تزايدات سرعة انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص والأخبار والصور، وكل هذا أدى إلى أن يتحول العالم إلى قرية صغيرة وهذه السرعة فى حركة هذه المفردات نجمت عن الثورة العلمية والثورة التكنولوجية.

المستوى الثانى: هو ظهور شبكات تفاعل عالمية مثل ما يجرى من تفاعل بين المنظمات غير الحكومية، منظمات حقوق الإنسان الموجودة فى مصر تتفاعل مع مثيلاتها فى الخارج، هناك شبكات تفاعل بين الشركات الدولية بحيث أصبحنا نشاهد ما يسمى بالمصنع العالمى.

المستوى الثالث: هو ظهور نظم عالمية فهناك نظام عالمى للطاقة النووية وهناك نظام مالى عالمى وهناك نظام نقدى عالمى وهناك بداية لنظام قضائى عالمى.

كما تعرف العولمة بأنها "محاولة لتذويب الحدود والحواجز المقامة بين جميع دول العالم فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية وجعلها عالما واحدا يخضع فى مختلف مجالاته لسوق واحد ظاهرها النهوض بالمجتمعات النامية وتطويرها وتحديثها، وباطنها الهيمنة والسيطرة والحضور الرأسمالى على الصعيد العالمي"[1].

وعرفت أيضًا العولمة بأنها " تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الراسمالية الدولية من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا "[2].

---

(١) محمود عبده أحمد فرج: " أثر برنامج فى الثقافة الإسلامية فى تنمية القيم لمواجهة تحديات العولمة لدى طلاب كليات التربية "، مجلة التربية ، كلية التربية، جامعة الأزهر، الجزء الأول، العدد ١١٤، ٢٠٠٣ ، ص ٨.

(٢) سامى محمد نصار: **قضايا تربوية فى عصر العولمة و ما بعد الحداثة**، تقديم حامد عمار،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥، ص ٧٥.

ولعله من المفيد بداية الإشارة إلى أنه كما للعولمة مساوئ ومظاهر سلبية سيلى ذكرها فيما بعد، إلا أنه فى إطار هذا المستوى الثانى المتعلق بظهور شبكات تفاعل عالمية، يمثل جانب إيجابى للعولمة تعكس أهمية دور المجتمع المدنى وتعاونه فى معالجة مشكلات وقضايا المجتمع بديلًا عن دور الدولة وأنه فى نطاق هذا التفاعل العالمى فإنه سيكون الأمر أكثر انفتاحا وربما أكثر إيجابية يعود بالنفع على هذه الفئة من أطفال الشوارع.

واستكمال لتحليل مفهوم العولمة يمكن القول بأن "العولمة ومرادفها " التدويل " أصبحت مصطلحًا شائعًا فى الدوائر الثقافية والتجارية والإعلامية وغيرها فى عملية تكتسب عددًا من المعانى بدرجات متفاوتة من الدقة، وكان هذا مصدرًا للإحباط ولكنه لا يدعو بالضرورة إلى المفاجأة أو القلق بالنسبة لمن كانوا يسعون منذ عقود لإيجاد تعريف صارم نسبيًا للعولمة باعتبارها جزءا من محاولة للتوافق مع الجوانب الرئيسية للمعنى والتغير المعاصرين ولأننا نتعامل مع العولمة كظاهرة حديثة نسبيًا نرى أن هناك ارتباطا وثيقا بينها وبين الحداثة والتحديث وما بعد الحداثة وما بعد التحديث، وليكن واضحا أنه بمحاولة تبديد الافتراض الذى أقدمه وهو أن العمل فى إطار نمط العولمة ينبغى أن يقتصر على الماضى القريب نسبيا ونرى أن مفهوم العولمة فى حد ذاته ينطبق على سلسلة خاصة من التطورات المتعلقة بالبنية الملموسة للعالم ككل" [1].

[٢] أهم أبعاد العولمة:

لما كانت العولمة ذات طابع حركى دينامى فهى متعددة الجوانب والأبعاد تبعا لتعدد أهدافها فهناك أبعاد اقتصادية، وأخرى اجتماعية وثالثة سياسية ورابعة

---

(١) رولند روبرتسن: " العولمة كفكرة محورية " فى: مايك فيندر ستون، ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، سلسلة الفكر، القراءة للجميع، مكتب الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢١.

ثقافية... وفى هذا البحث سيتم التركيز على كل من الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لإرتباطهما الوثيق بمشكلة البحث الراهن.

أ- الأبعاد الاقتصادية للعولمة:

إن العولمة فى جانبها الاقتصادى اتخذت شكل تيار متصاعد صادر "من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج فى اقتصاديات السوق المتقدمة وتصدع نظم الإنتاج فى اقتصاديات دول التخطيط المركزى وتحولها إلى اقتصاد السوق وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجى ضخم فى هذه الدول، وفى الوقت ذاته وقعت دول العالم الثالث ضحية ازدواجية بين رغبة فى تحقيق الانفتاح الاقتصادى وبين غريزة الديكتاتورية المتسلطة سياسيا واقتصاديا، مما أفرز نموذجًا رهيبا من الفساد الاقتصادى والسياسى صنع اقتصاديات هشة أطلق عليها اقتصاديات الفقاعة وأبرز معالمه انهيار اقتصاد دول النمور الأسيوية وتراجع معدلات النفط البترولية وابتلاع رؤوس الأموال فى حروب لا هدف لها إلا استنزاف الثروات لصالح منتجى السلاح من الدول الكبرى"[1].

فتعاظم الدور الذى تلعبه التنافسية قد جعل العولمة فى جانبها الاقتصادى تستند إلى عدة اعتبارات هي[2]:

حركة اندماج وتكتل اقتصادى غير مسبوقة.

تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التى يكاد يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر التكلفة الثابتة صفرا.

---

(١) محسن أحمد الخضيرى: العولمة، مقدمة فى فكر واقتصاد وادارة عصر اللا دولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

استخدام نظم تسويق فورية الإتاحة على جميع المستويات خاصة مع انتشار نظم التجارة الإليكترونية.

استخدام وسائل دفع ونظم لتمويل انكشافية الطابع.

استخدام نظم استثمار فعالة فى البشر.

لما كانت العولمة بأيديولوجيتها وسياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تسعى إلى إعادة تشكيل العالم فى اتجاهات متناقضة مما يساعد على تحقيق أهدافها، فإنها تسعى إلى تحقيق تجانس ثقافى يصنع بعض جوانبه التدفق الإعلامى والإعلانى الذى تقوم به تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة بينما تسعى العولمة إلى تحقيق ما يلي[1]:

اعادة تشكيل العالم بحيث القضاء على ما هو خاص بأمة معينة للقضاء على القومية العربية والأصولية الدينية والحضارة.

خلق فضاء بلا حدود تنتشر عبره الصور والمعلومات والتكنولوجيا التى تحول العالم إلى مستهلك قوى للأفكار والقيم التى تهدف العولمة إلى نشرها لكى تسود العالم.

أن العولمة تسعى إلى إعادة تشكيل العالم وفق النموذج الأمريكى حتى يتخلق تجانس عالمى تنساب عبره السلع المادية والمعنوية.

تعمل العولمة على تفكيك العالم بقوة بحيث تقضى على الخصوصية ويحل محلها ما هو عام وشامل.

تحول العولمة العالم إلى قطع صغيرة فى نظام عالمى شامل بلا حدود ويصبح مستهلكًا قويًا.

---

(١) على ليله: **دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٣: ٤٥.

تهدف العولمة إلى تحقيق عالم متشابه ومتجانس يستهلك ذات السلع ويستوعب ذات الأفكار ويستخدم ذات التكنولوجيات ويسقط القيم والأديان والحضارات.

تفرض العولمة انقسام العالم إلى شطرين الفقراء والمستهلكين الذين يتسمون بالجهل والتهميش فى مقابل الأغنياء المنتجين الذين يمتلكون المعلومات والقوة المالية.

تتحكم العولمة فى آليات القوى الاقتصادية والمعلوماتية التى تنعكس بالتالى على الجانب الاجتماعى ودور الدولة فى المجتمع.

"ويعد مصطلح التجارة الحرة بمثابة البعد الاقتصادى للجات ومن هذا المنطلق يعتقد أنصار التجارة الحرة أن الموارد المتاحة عالميا سيتم تخصيصها بشكل أكثر كفاءة إذا ما كانت تحت إداراتها بفعل قوى السوق فقط وبالتالى إذا لم يتأثر إنتاج أى بلد سواء باللوائح الحكومية أو بفعل مصالح وضغوط أفراد يعملون على تشويه المنافسة فان المنتجين غير الأكفاء سيتم طردهم خارج السوق ويبقى المنتجون الأكفاء فقط وفقا لتصور اليد الخفية التى تصورها الاقتصادى الهولندى الشهير آدم سميث"[1].

إذن فإن التخصيص الأمثل للموارد وفقًا لهذا المفهوم يتطلب وجود منافسة مثالية أو على الأقل قابلة للتطبيق وفاعلة، ولقد كانت المنافسة المثالية تقليديًا تعتبر شرطًا ضروريًا لحرية التجارة ولكن تطبيقها يستوجب إتاحة معلومات كاملة عن ظروف العرض والطلب وهو أمر غير متاح بصفة دائمة سواء لطبيعة السوق المعقدة أو بفعل تدخل الحكومات لحجب هذا النوع من المنافسة لتحقيق مصالح وأهداف محددة. أما المنافسة الفاعلة القابلة للتطبيق فتعنى تلك التى تأخذ فى اعتبارها أن السوق مثله مثل المجتمع هو عبارة عن نظام شديد التعقيد والتداخل

---

(١) أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربى، فى التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٩٣.

بدرجة تجعل من الصعب التأثير فيه بشكل إيجابى عن طريق اللوائح وبالتالى فإن محاولة تغيير أو تبديل هذا النظام المعقد عن طريق مجموعة من القواعد الموضوعة يعد أمرًا غير فعال حيث إن تغيير أحد العناصر سيعنى دون شك تغيير عناصر أخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير وبالتالى يبدو من الأفضل تطبيق أسلوب المنافسة الفاعلة باعتبارها أكثر اقترابا لظروف السوق ومتطلباته وأكثر تطبيقا لأحكام العرض والطلب، دون تدخل سواء حكومى أو من قبل مجموعات المصالح المختلفة التى تعمد إلى تشويه المنافسة، الواقع يختلف تماما عن النظرية حيث تستمر التشوهات السوقية بفعل مسبباتها المختلفة تحقيقًا للمصالح الوطنية ويبقى البديل الثالث وربما الوحيد وهو أن تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل تحرير التجارة بمثابة الخيار الأمثل من الناحية العملية، ويعد هذا البديل أو المسار هو المسئول مسئولية مباشرة عن ظهور وازدهار الإطار الإقليمى باعتبار أن مثل هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محدودة من الدول بصورة تفوق الإطار الدولى، أن مسألة حرية التجارة قد خضعت لمداولات ومناقشات عديدة وتم رفضها من قبل العديد من الاقتصاديين الذين ينادون بالتجارة العادلة بديلا عنها وهى التجارة التى تتيح قدرا أكبر من تكافؤ الفرص والمشاركة فى المكاسب والمخاطر وفقا لقدر مقبول ومتفق عليه من التنظيم الإجرائى وهو تصور يصعب تحقيقه فى حالة التوصل لنظام تجارى حر تمامًا وفقا لمطالب أنصار حرية التجارة[1].

بانهيار الاتحاد السوفيتى القطب الاشتراكى،أصبحت الولايات المتحدة القطب الرأسمالى القوى العظمى المسيطرة على النظام العالمى الجديد، وازداد النشاط الأمريكى على مختلف المجالات، وازدادت مجالات التعاون الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة بين هذين القطبين وزادت مجالات التعاون بين أمريكا والدول الأوروبية فى مختلف المجالات [2].

وفى ظل العولمة لا يزال التزام أمريكا بالأسواق المفتوحة والتجارة الدولية الحرة

---

(١) أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربى، المرجع السابق، ص ص ١٩٣ - ١٩٤.

موضع نقاش محتدم فالتجارة الحرة ضرورية للاقتصاد المستند للسوق لكى ينتج أقصى قدر من الثروة الإجمالية بمقدار معين من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وقد نجحت الولايات المتحدة فى تشجيع البلدان الأخرى من خلال التجارة ومع مضى العولمة فى طريقها أصبح من الواضح على نحو متزايد أن السياسة الاقتصادية لأمه ما قد تؤثر على البلدان الأخرى فبالنسبة لدوائر الأعمال أن المشكلة هى إغراق الأسعار أو البيع فى الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن التكلفة أو بسعر يقل عما يتم تحميله فى السوق المحلية أو سوق بلد ثالثا، وبالنسبة للعمل فإن المشكلة هى الإغراق الاجتماعى أو بيع السلع فى السوق الأمريكية بأسعار لا تعكس تكاليف لوائح العمل فى الولايات المتحدة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعى، وتسعى السوق إلى التحرر من المنافسة الأجنبية غير المرغوب فيها أما بصورة مباشرة بتغيير قواعد التجارة وإما باستخدام تدابير انتقامية أو تقديم تنازلات تجارية لتنفيذ اتفاقيات بديلة"[1].

"إن العولمة تسمح للشركات بأن تفضل نفسها عن المرسى الوطنى وأن تتحرك بعيدا إلى شواطئ نائية عند أقل استفزاز، وخوفا من هذا الاحتمال تمتنع الحكومات القومية عن اتخاذ خطوات تفرض مسئوليات اجتماعية أساسية على الشركات الكبرى وفى اقتصاد مغلق يستطيع المجتمع من خلال الحكومة أن يجبر الشركات على دفع أجور الحد الأدنى وتقديم المعاشات والمنافع الصحية والوفاء بمعايير متشددة للبيئة ولكن فى اقتصاد عالمى بلا حدود يدعون أن الاستثمار سيتدفق خارجًا من البلدان التى تفرض معايير متشددة إلى البلدان التى لا تطالب مشروعات الأعمال بقبول مثل هذه المسئوليات وتستطيع الحكومات أن تخفض الضرائب على مشروعات الأعمال بغية منعها من الانتقال للخارج[2].

---

(١) جارى بيرتلس، روبرت ز. لورانس وآخرون: **جنون العولمة تفيد المخاوف من التجارة المفتوحة**، ترجمة كمال السيد، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩، ص ص١١٥: ١١٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٢.

ليس ثمة شك أن تنامى التوجه نحو العالمية والتكتل الاقتصادى الإقليمى فى مختلف بقاع الأرض "يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية لا يمكن لأى دولة التعامل معها بصورة منفردة بغض النظر عن مستوى ثرائها وتقدمها الاقتصادى حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضارية تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات ولا تزال الدول العربية تعتمد فى تجارتها بشكل رئيسى على أسواق الدول المتقدمة بدلا من تعزيز التجارة العربية البينية التى تتيح فرص جذب مزيد من الاستثمارات وزيادة فرص العمل المتاحة، ويكمن السبب الرئيسى وراء هذا الخلل فى تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية مما جعلها فى حالة تنافس وليس تكامل بينى تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين والاختلاف ما بين دول تطبيق التخطيط المركزى وتعتمد فى نشاطها الاقتصادى على إدارة الدولة والقطاع العام ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق وتعتمد على القطاع الخاص"[1].

"ويمثل غياب التنسيق فى مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية عاملًا سلبيًا آخر عند مقارنته بالتعامل مع سائر دول العالم وهو أمر غير مفهوم إذا أخذنا فى اعتبارنا عنصر القرب الجغرافى الشديد بين الدول العربية وسبب آخر أكثر أهمية هو تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية وتلك إحدى المشكلات الأساسية فى الدول النامية بوجه عام أما فى حالة الدول العربية فإن بعضها يلجأ مثلا إلى المقاطعة الاقتصادية كسبيل لإنجاز أهداف سياسية على غرار ما حدث عندما قبلت الكويت اتفاقية عام ١٩٦٥، ثم رفضت القرار الخاص بالسوق المشتركة بدعوى أنها تطبق بالفعل تجارة كاملة التحرير الأمر الذى يعرقل الالتزام الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات التى يتم إبرامها"[2].

---

(١) أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٦.

الدول العربية فى حاجة إلى البحث عن نقاط التقاء تدعو للتكتل ولا يتطلب الأمر إعادة توصيف المحيطات وطى المسافات بحثا عن المصالح، فهناك تلائم جغرافى بين الدول العربية كافة من المحيط إلى الخليج كما جرى القول فى عصر اشتداد تراجع القومية العربية وهناك إطار منطقى قائم بالفعل تدعمه حقائق التاريخ وأوردة الثقافة واللغة والدين ولا ينقصه سوى ميلاد الرغبة الحقيقية فى التكتل وتجاوز النظرة الضيقة لمصلحة الدولة الفرد أو متطلبات بقاء نظم حكم بعينها [1].

والمشاهد أن عمليات التحول التى قامت بها الدول النامية بسبب تنفيذ ما تلجأ إليه أو تجبر عليه من برامج تهيب بالإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تقود إلى إظهار مدى ما تتضمنه قواعد السوق من آثار اجتماعية سلبية بحيث تصاعد الحديث عن الإصلاح بوجه إنسانى وجعل الأسواق صديقة للناس وتزايدت المطالبة بمعالجة العواقب الاجتماعية السلبية لهذه البرامج ومن المعلوم أن اعتماد السوق ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية يحرم المجتمع من تحقيق أهدافه فى سيادة عدالة اجتماعية، بل ويؤدى إلى جعل البطالة جزءا من متطلبات تحسين توزيع الدخل والقضاء على الحرمان والفقر يبدو فى رأى بعض الاقتصاديين متعارضًا مع حوافز ومتطلبات تعزيز التراكم الرأسمالى اللازم لرفع النمو الاقتصادى الذى يوفر الوعاء الذى تدبر منه الموارد التى توجه لتحقيق العدالة المنشودة، لذلك جرى التمييز بين التوزيع الذى يجب أن يعكس متطلبات الكفاءة وإعادة التوزيع التى تتفق وإشاعة العدالة شريطة إلا تبطل الحوافز التى يعمل الاقتصاد بموجبها فى استجابته لمؤشرات السوق، هكذا يقوم نوع من العقد الاجتماعى تتخلى فيه الفئات المعرضة للضرر بسبب استبعادها من العمل والحصول على دخل عن حقوقها، للفئات المستفيدة من تعظيم النشاط الاقتصادى على هذا النحو مقابل أن تعيد هذه

---

(١) أسامة المجدوب: المرجع السابق، ص١٢٩.

الأخيرة توجيه جزء من مكاسبها إلى الأولى من خلال إعادة التوزيع، والمشكلة التى تنشأ فى ظل ما يسود من نشاط المنشآت فى مختلف أرجاء العالم أنه لا يوجد مثل هذا العقد الاجتماعى على المستوى العالمى بل أن الأمر على عكس ذلك وهو أن على الدولة الراغبة فى جذب العابرات أن تقوم بإعادة توزيع لصالحها قبل أن تأتى فى شكل تحسين البنية الأساسية وتدريب العاملين وتغيير الأطر التشريعية وتقديم الحوافز الضريبية أما العابرات فهى لا تفتأ تطالب بالحصول على مزيد من الحوافز دون أن يكون ذلك ضمانا بأنها ستقوم بالنشاط المرجو ولأن المصدر الذى تتم منه إعادة التوزيع هو الدخل فإن فقر الدول النامية وما تعانيه من عجز يجعلها مضطرة إلى تدبر الأمر على حسب الطبقات العاملة ولسنا بحاجة إلى التذكير بما تعانيه كوريا الجنوبية -على سبيل المثال- من اضطرابات نتيجة ذلك[1].

ب- الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعولمة:

مع تدهور دور الدولة فى ظل العولمة صحبه بالتالى تغيير فى هيكل العلاقات الاجتماعية داخل الدولة بما فى ذلك الدول النامية والالتجاء من الرأسمالية المحلية إلى الاحتماء بالرأسمالية العالمية "واعتقادها أن الطريق إلى التقدم هو اشتراك العابرات فى إدارة الأنشطة الاقتصادية التى يقدر لها أن تقود التنمية وأن تخرج الاقتصاد الوطنى من قيود التخلف وبدلا من أن تقوم حكومات وطنية تسعى إلى استقطاب وتعبئة الموارد المحلية المعرفية والمالية والى تطوير القدرات الإدارية والفنية والى إدارة الاقتصاد على نحو يحقق كفاءة أداء ما تعطيه أولوية فى استراتيجياتها التنموية فإن الحكومات مطالبة بأن تعترف ليس فقط بعجز أجهزتها عن أداء هذه الوظائف بل وأيضا بعجز مواطنيها المنتمين إلى القطاع الخاص المحلى عن تحمل

---

(١) محمد محمود الأمام:" المظاهر الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، مركز البحوث العربية، "، فى العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٢: ٩٣.

تبعات التنمية المتسارعة وعن إدارة منشآت اقتصادية حتى تلك التى تعمل فيما يعتبر مجالا يتفق والمزايا النسبية القائمة ناهيك عن مزايا تنافسية جديدة، وهكذا فإنه سواء فى ما تبقى من القطاع العام أو الخاص فان المنطق الأساسى هو عمل كل ما من شأنه توفير البيئة المواتية لجذب عابرات القوميات أو على الأقل جذب شريك أجنبى يتولى إصلاح ما أفسده المواطنون وتنسخ بذلك فئة من المجتمع عنه إيمانا منها بالعجز عن تحقيق شروط التكافؤ فى التعامل الدولى لتؤكد أن الرؤية السليمة لمصالح المجتمع تمر بعيون أجنبية"[1].

وعندما تتجرد المجتمعات من ذاتيتها تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة، هوية أكثر اتساعا وأوسع مدى وأكثر قبولا عن الشخصية السابقة، وهى فى الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا من خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة، وأن العالم فى تطوره وتحوله بفعل ظاهرة العولمة يتجه إلى كونية جديدة، كونية تفوق كافة الأشكال التقليدية المعروفة والتى عرفها العالم من قبل، وتكتسب هذه الأشكال فى اتجاهها نحو العولمة قوة دافعة مفعمة بالحركة، تدفع إليها قوى حيوية وإثارة ذات أبعاد وجوانب اقتصادية وتكنولوجية وبيئية دائمة التطور ودائمة التوسع ودائمة الإلحاح، تطلب التكامل وتحرض على التكيف والتوافق والتناغم والانسجام وكل ذلك يتم ذلك بسرعة فائقة لا توجد معها فواصل زمنية أو وقت لإعادة التفكير أو للمراجعة الذاتية من خلال التالي[2]:

- إصدار مثابرة فائقة لا يوجد معها أى احتمال للتراجع أو النكوص عن الاتجاه أو المصير المحتوم.

---

(١) محمد محمود الأمام: " المظاهر الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربى "، المرجع السابق، ص٨٩.

(٢) محسن أحمد الخضيرى: العولمة، مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سابق، ص١٧ ، ص٢٦.

- استلاب وعى البشرية وإرادتها لصالح قوى عظمى مهيمنة على الوعى وعلى الإرادة وعلى الإدراك تقودها.

- طوفان من المعقول واللامعقول أو من السلوكيات والتصرفات النمطية مثل الوجبات السريعة والاستهلاك الواسع ومن الدخل المتراكم.

- طوفان من أجهزة الاتصالات والحاسبات الفائقة السرعة والذكاء والقدرة والبرامج عالية الكفاءة والتى تخلف مصادر جديدة من القوة.

ومما لاشك فيه أن كل هذا أدى إلى تحول فعال وملموس من الناحية الاجتماعية "حيث اتجهت القوى الاجتماعية من تجمعات قبلية وأسرية إلى تجمعات دولية وقومية وتجمعات إقليمية وفوق قومية بكل ما بها من ترتيبات اجتماعية وترتيبات علاقات وتقاليد ونظم حاكمة، لقد دفع هذا كله تيار العولمة إلى إحداث وإيجاد مرحلة عدم استقرار، مرحلة خلخلة اجتماعية واسعة، مرحلة إعادة تهيئة وتكييف وترسيه قواعد دائمة وثابتة وقوية لإرساء مجتمع عالمى معولم[1].

ويمثل المناخ العام السائد فى العلاقات بين الدول العربية ذاتها أحد أهم العوامل الاجتماعية التى أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادى العربى "وهى العلاقة التى سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير فى توجهات القرار العربى فى القضايا المختلفة ولقد أسهمت الحرب الباردة فى تعزيز مثل هذه الفرقة وكرستها حرب الخليج والغزو العراقى للكويت بصورة أكبر، مما أثر سلبا ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل وعلى وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية ويضاف إلى هذا المناخ الاختلافات الكبيرة والتباين فى مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية فبينما عانت

---

(١) المرجع سابق، ص١٧، ص٢٦.

الصومال مثلا المجاعة كانت دول الخليج البترولية تتمتع باقتصاديات قوية حيث سجل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى السعودية مثلا فى عام ١٩٩٤ حوالى ٧٥١٠ دولار أمريكيا، من ناحية أخرى فان تزايد معدلات نمو السكان فى بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء فى هذه الدول وبالتالى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة الأمر الذى أرغم دول الخليج الغنية ماليا والفقيرة من منظور الموارد البشرية على استيراد العمالة من الخارج، بدلا من الاعتماد على العمالة العربية كما كانت عليه الحال فى عقود السبعينات وأوائل الثمانينات، لعل أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية المسئولة عن فشل جهود التكامل العربى تفشى الأمية بشكل كبير فضلا عن تردى مستويات التعليم فى مختلف مراحله مما أدى إلى تفاقم المشكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعى السليم"[١].

وكذلك من سلبيات العولمة إعاقة التكامل الاقتصادى، وزيادة الهوة بين طبقات المجتمع وتردى مستويات التعليم، وزيادة الأمية، وتفاقم الفقر، الذى سادت معه ثقافة بعينها وهى ثقافة الفقر ومع هذه الثقافة حيث الناس الذين يتقاسمون ثقافة متميزة عن اتجاه الشعور السائد بحيث إن قيمهم وسلوكهم ووجهات نظرهم فى المجتمع تختلف عن غيرهم الفقراء الذين لا تتميز هذه الثقافة لديهم بالحرمان المادى فحسب ولكن أيضا بالجريمة وإدمان الكحول وفقدان الأمل فى القدرة على التحرك، وتساعد هذه السمات الفقراء على البقاء على المدى القصير ولكنها تحبطهم وتجمدهم على المدى الطويل، خاصة وأن سلوك وقيم الفقراء الذين حكم عليهم القدر بالفقر تتطور تحت ما يسمى بثقافة الفقر التى تتمثل فيما يلي[٢].

---

(١) أسامة المجدوب: العولمة و الإقليمية، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢) أوسكار لويس: دراسة لثقافة الفقر: من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغيير الاجتماعى، عالم المعرفة، العدد ٣٠٩ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٤، ص١٦٧: ١٦٩.

اقتصاد نقدى والعمل المأجور وإنتاج من أجل الربح.

معدل عال ومتزايد من البطالة واستخدام قليل للعمال غير المهرة.

- الأجور المنخفضة.

- الفشل فى توفير منظمة اجتماعية سياسية واقتصادية - إما على أساس طوعى وإما بواسطة فرصة حكومية - من أجل السكان منخفضى الدخل والفقراء.

- وجود نظام رقابة ثنائى متعلق بكلا الجانبين أكثر من النظام الأحادى الجانب.

- وجود مجموعة قيم فى الطبقة المسيطرة تؤكد على تراكم الثروة والملكية وإمكان التحرك للأعلى، وعلى نحو مكافئ قوى، وترى أن الوضع الاقتصادى المنخفض نتيجة لعدم كفاءة شخصية أو الدونية.

ويلاحظ أنه فى ظل العولمة " عدد العاطلين عن العمل أكبر فى البلاد النامية ويشكلون جمهورًا هائلًا من الناس الذين إما أنهم لا يعملون على الإطلاق، وإما أنهم مندمجون جزئيًا فى عمل إنتاجى ضمن ما يدعى بالقطاع الحديث وهذا الاحتياطى من قوة العمل الكامنة يعادل مئات الملايين من العمال أو نستطيع أن نقول أن شروط العيش التقليدى السيئة فى البلاد المختلفة هى التى تؤدى إلى تدفق دائم متزايد للناس الذين ينشدون عملًا ودخلًا من الريف إلى المدن "[1].

كذلك أثرت العولمة سلبًا على الدولة القومية، حيث تمكنت الدولة المنشأة عابرة القوميات من الخروج عن نطاق الحدود الجغرافية للدولة فلم تكتف فيها بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتخلص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها فإذا بها تقنع بدور مدبرة المنزل والفارق هنا

---

(١) فرلكر فرديل، جوركن هينريكز، أوتوكراى: " التقسيم العالمى الجديد للعمل فى الاقتصاد العالمى ١٩٨٠ " فى ج. تيموتز رويرتس، ايمى هايت، من الحداثة إلى العولمة، عالم المعرفة، ع (٣١٠) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤، ص١٢٠.

بين السيطرة التى توفرت لرأس المال فى ظل المنشأة الكبيرة والهيمنة التى تمارسها العابرات هو أن الأولى تسعى إلى السيطرة على الحياة السياسية حتى تطمئن إلى أن مجتمعها يتيح لها ظروف بلوغ أقصى ربحية تستطيع تحقيقها داخله والاستناد إلى قوة دولتها لتعزيز موقعها فى الاقتصاد العلمى أما الثانية فتمارس سلطاتها من خلال الانتقال بمواطن نشاطها وفقًا لمدى استجابة الحكومات المختلفة لمطالبها ومدى سعى هذه الحكومات للقيام بما يلزم لخلق بيئة تتيح لها التنقل بنشاطها وممارسته بحرية تامة بغض النظر عما يعنيه ذلك بالنسبة لباقى اقتصادياتها القومية وبالتالى فإن حكومات الدول النامية أصبحت تتعرض لضغط مضاعف، فمن ناحية هى مطالبة مثل الحكومات فى الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة تدبير المنزل وفق ما تمليه إرادة عابرات القوميات وما يخدمها من مؤسسات دولية ومن ناحية أخرى، فإنها لا تعتبر شريكا فى الاستفادة من العابرات لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التى تقع فيها مراكز تلك العابرات وبالتالى فبينما تطمئن الدول المتقدمة إلى ما يعود عليها من توسع العابرات فإن الدول النامية لا تطمئن إلى أنه مهما استجابت لمطالب العابرات سوف تساهم فى جهودها التنموية فإن فعلت فلا يوجد ما يؤكد أن ما ستؤديه لها يمثل نصيبا عادلا، ولا يوجد ما يؤكد أنه سيساعدها فى جهودها التنموية الأخرى، ولا يوجد ما يضمن أن يؤدى هذا أو ذاك إلى تلبية أهدافها الرئيسية من التنمية وهى تلبية الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، بل لعل الأخطر من ذلك أنه بات يتعين على حكومات هذه الدول أن تتخلى عن الدور الذى تهيأ لها خلال المرحلة الثانية للنظام العالمى وهى المرحلة التى عاصرت تحقق الاستقلال فى معظم المستعمرات من قدرة على إدارة الاقتصاد وأداء دور مباشر فى تنميته وأن تتسابق مع دول نامية أخرى فى اجتذاب العابرات لما توفره من تمويل وما تجلبه من معرفة تكنولوجية[1].

---

(١) محمد محمود الأمام: " الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربى "، مرجع سابق، ص٨٨.

وهكذا عملت العولمة على " إضعاف دور الدولة لأنها تظهر كيانات جديدة تتحدى الدولة من أعلى ولكن هل ضعف الدولة وتقوية المجتمع يعنى بالضرورة الديمقراطية فى الحقيقة أن ضعف الدولة يؤدى إلى عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية لدى المواطنين وأحد هذه الوظائف بالتأكيد أن توفر الأمن للمواطنين وأن توفر لهم مستويات المعيشة اللائقة ولذلك نجد أن ظاهرة العولمة تقترن فى الحقيقة بإضعاف شرعية الدولة"[١].

إن العولمة على المستوى الداخلى " تزيد من قوة بعض جماعات معينة وتؤدى إلى إضعاف القدرة على مساءلة الدولة فهى تؤدى مثلا إلى تقوية جماعات رجال الأعمال خاصة الذين يستطيعون التصدير للخارج وتقوية الشركات الأجنبية وفى الوقت ذاته تؤدى إلى استبعاد بقية القطاعات الشعبية فالأهمية النسبية لنقابات العمال والنقابات المهنية تتوارى تمثل القطاعات التى تتأثر سلبيًا بالتحولات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة من لجوء إلى قوى السوق وتحرير التجارة الخارجية "[٢].

وهكذا " تراجع دور الدولة من حيث التدخل المستمر فى عملية الإنتاج التى أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم كما تراجع دور الدولة فى حماية منتجيها من المنافسة الخارجية على الأقل فى تلك الدول التى لم تعد تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الآخرين ورفع شعار (دعه يعمل، دعه يمر) كشعار المقصود به أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم وأن تترك التجارة الدولية والداخلية حرة "[٣].

العولمة الثقافية ظاهرة حديثة نابعة من مجموعة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية ظهرت فى أواخر القرن الماضى ومن هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة

---

(١) مصطفى كامل السيد: العولمة والتحول الديمقراطى، مرجع سابق، ص١٠٦، ١٠٧.

(٢) مصطفى كامل السيد، المرجع السابق: ص١٠٨.

(٣) جلال أمين: العولمة، سلسلة أقرا، دار المعارف، سلسلة ثقافية شهرية، العدد (٦٣٦)، ١٩٩٨، ص٢١.

وتأثرها ببعضها البعض. وتهدف العولمة الثقافية إلى نقل الثقافات والأفكار والمعتقدات بين مختلف دول العالم. ويترتب على ذلك ظهور مفاهيم وقيم وعادات وسلوكيات إنسانية مشتركة. كما تهدف العولمة لثقافية إلى صياغة ثقافة كونية تسعى إلى توحيد المعايير والقيم التى تحكم السلوك الإنسانى فى بلاد العالم المختلفة [٣].

[٣] مخاطر العولمة:

تتعدد مخاطر العولمة بتعدد جوانبها وأبعادها وتتفاوت هذه المخاطر من مجتمع لأخر تبعا لنوعية المجتمع ومدى تقدمه، وعليه فإن من أهم مخاطر العولمة، مخاطر اقتصادية وأخرى اجتماعية وثالثة سياسية ورابعة ثقافية وهكذا، ولكن البحث الراهن سيركز على المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة لارتباطها المباشر بموضوع البحث.

(أ) المخاطر الاقتصادية للعولمة:

تعددت المخاطر الاقتصادية للعولمة فى الكثير من الكتابات والأدبيات، وفى سياق البحث الراهن يمكن حصر هذه المخاطر فيما يلي[١]:

- فتح الدولة الوطنية لحدودها الاقتصادية والسياسية والسير فى نهج الخصخصة، والتحول من القطاع العام الذى تبنته بعد تحررها الوطنى إلى القطاع الخاص الذى يساهم فيه رأس المال الأجنبى ويزاحم رأس المال الوطنى، ويتحول الاقتصاد الوطنى إلى جزء من الاقتصاد العالمى برفع الدعم عن المواد الأولية وترك كل شيء لقانون العرض والطلب.

---

(٣) محمد حسين محمد: قراءات فى التنمية المحلية و العولمة، القاهرة، النسر الذهبى للطباعة و النشر، ٢٠٠٠، ص ١٨٧.

(١) راجع فى ذلك:

- حسن حنفى: الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، ، ص ص٣٣٩: ٣٤٥.

- السيد ياسين: العولمة و الطريق الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٣٩ .

- اتفاقية الجات تجعل كل شيء فى أسواق الدولة مفتوحا للمنافسة العالمية من أجل تصريف الفائض الاقتصادى للدولة الصناعية، وبالتالى تنتهى الصناعات الوطنية المحلية، والحماية الجمركية وتنشأ المناطق الحرة للتبادل التجارى الحر، حتى تصبح الدولة الوطنية كلها أسواقًا حرة مثل هونج كنج، تايوان، ومَنْ لم يقدر على المنافسة على السوق عليه أن ينزوى إلى متاحف التاريخ.

- تعم قيم الاستهلاك والمتعة بالحياة، ولا تنظر الأمم إلى مشاريع قومية وخطط استراتيجية بعيدة المدى ـ فذلك من اختصاص دول المركز وما على الأطراف إلا ركوب القطار الذى يحدد المركز اتجاهه وسرعته ونوع حمولته وقائده ووقوده، ومحطاته.

- نتيجة اتساع المسافة بين الأغنياء والفقراء تنتشر الجريمة المنظمة ويسود العنف والكرة والجود، وينتشر الفساد والمضاربة ووسائل الكسب السريع، وتهريب الأموال ويزداد الغلاء والترف، ويزدهر الجنس متعة رخيصة لَمَنْ يَمْلك المال، ولمن يبيع الرقيق الأبيض، ويزداد التفكك الأسرى والتشرذم الاجتماعى وعنده ينحسر الوطن فى قلوب المواطنين وتنقلب القيم، ويسرى الخواء فى الروح وتنهار الأمة ويغير التاريخ مساره من الشعوب المثمرة حديثا إلى الاستعمار الجديد ليستعيد مجده القديم تحت شعارات براقة مثل: النظام العالمى الجديد، وتنتشر أساطير الثقافة العالمية، والوعى الكونى، والعولمة، ويتوحد العالم كله تحت سيطرة المركز، ويتم تخطيط كل شئ بحيث يختص الخاص لصالح العالم الذى كان فى بدايته خاصا ثم أصبح عاما بفعل القوة.

- إحكام الحصار حول مناطق الاستغلال الاقتصادى أو السياسى أو الحضارى عن المركز مثل حصار العراق، ليبيا، محاولة تفتيت السودان، وتهميش مصر وتهديد إيران.

- ويظهر إحكام الحصار الاقتصادى حول آسيا كما حدث فى انخفاض

العملات الآسيوية المحلية أخيرا، والحضارى فى أسواق الأوراق المالية، نظرا لأن ماليزيا تحاول أن تنمو وهى مستقلة ثقافيا ومتميزة حضاريا، فالمركز لا يقبل إلا التبعية المطلقة لضمان استقرار السوق.

- الوطن العربى الإسلامى يمثل تحدى للعالم ذى القطب الواحد، ومن هنا تأتى معاداة الغرب للإسلام بوجه عام وللصحوة الإسلامية بوجه خاص والتركيز عليه بالحصار والتهديد، والضرب أيضا.

(ب) المخاطر الاجتماعية والثقافية للعولمة[1]:

ولما كانت العولمة تستهدف النيل من الدولة القومية، فإنها تسعى جاهدة للنيل من ثقافتها وقيمها وسيادة القيم الليبرالية الغربية بما تتضمن من نسق قيم وأساليب حياة مغاير لقيمنا النابعة من ثقافتنا وعقيدتنا.

ولذا يرى البعض أن العولمة "تمثل حلقة من حلقات الصراع من الغرب، يرجع إلى الحروب الصليبية، وقد يمتد إلى الفتوحات الإسلامية التى تمت على حساب الدولة الرومانية لذلك تحاول العولمة وقف الزحف الثقافى الإسلامى، ومناهضة الثقافة الإسلامية والقضاء على خصوصياتها لم لها من اتصال مباشر بحياة الإنسان وتصوراته ونظراته ومنهجه فى التفكير والتحليل ولها اتصال وثيق بالمرجعية التى تشكل كيان الإنسان وتمنحه خصوصية الهوية والانتماء".

وكذلك تمثل العولمة قناة من قنوات الغزو الفكرى والاختراق الثقافى، ولما كانت الثقافة من طبيعتها الانتشار بذاتها، والقنوات الفضائية وشبكة المعلومات لها تأثير كبير فى هذا الانتشار، فهناك من يرى أن ثقافتنا قادرة على التصدى والتحدى

---

(١) عبد الغنى عبد المقصود: " عالمية الإسلام والعولمة " فى المؤتمر الرابع للفلسفة الإسلامية من ٣-٤/ ٥/ ١٩٩٥ بعنوان: الإسلام فى عصر العولمة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٩٥، ص٣١٠: ٣١١.

ووقائع التاريخ تؤكد ذلك، ومع ذلك لا يمكن تجاهل خطر محاولة عولمة الثقافة والذى يمكن حصره فى التالى:

- باسم المثاقفة يتم انحسار الهويات الثقافية الخاصة فى الثقافة المركزية أى بابتلاع ثقافة الأطراف داخل ثقافة المركز، وتخفف بعض المصطلحات الأخرى من مستوى عدم غزو الثقافات فتبرز مفاهيم: (التفاعل الثقافى، التداخل الحضارى، حوار الحضارات، التبادل الثقافى)، وهى مفاهيم تنتهى إلى أن ثقافة المركز هى الثقافة النمطية ممثلة فى الثقافة العالمية، والتى على كل ثقافة احتزاءها، وتنتهى أسطورة التعددية.

- وبطريقة لا شعورية تحت أثر تقليد المركز والانبهار بثقافته يتم استعمال طرق تفكيره ومذاهبه كإطار مرجعى للحكم دون مراجعة أو نقد، وتتبنى ثقافة الأطراف كل ما يصدر فى المركز من أحكام خاصة: ثنائيات الحس، والعقل، وتعارض المثالية والواقعية، الكلاسيكية والرومانسية، تعارض الدين والعلم الفصل بين الدين والدولة، والانقطاع مع القديم.. وكلها أحكام صدرت فى المركز بناء على ظروفه الخاصة، ولذلك يمكن تعميمها على غيره من ثقافات الأطراف.

- تمنع ثقافة المركز - نتيجة للانبهار بها وتقليدها وتبنيها واطلاقها واعتبارها الثقافة العالمية المتمثلة لجميع الثقافات، والتجربة النموذجية التى تحذو حذوها كل التجارب الأخرى - تمنع إبداعات الأطراف الذاتية والتفكير المستقل، والاعتكاف على الذات، وممارسة قوى التنظير الطبيعية فى كل عقل بشرى، واستنكار الاجتهاد الكامن لدى كل الشعوب.

- بمقدار ما يزداد التغريب فى المجتمع وتنتشر فيه القيم الغربية، والعادات وأساليب الحياة الغربية[1]، خاصة عند الصفوة التى بيدها تقاليد الأمر مع شريحة

---

(١)مجد هاشم الهاشيمى: العولمة الدبلوماسية والنظام العالمى الجديد ، القاهرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٩٨.

كبيرة من الطبقة المتوسطة، يزداد تباعد الجماهير عنها، واتجاهها إلى ثقافتها، وتمسكها بتقاليدها، فالفعل يولد رد الفعل المضاد، ليس المساوى له، بل الأعنف منه، فتنشأ الأصولية عن حق دفاعا عن الأصالة وتمسكا بالهوية، وبدعوى اللحاق بالمستقبل يتم الرجوع إلى الماضى والتشريع له وباسم الانفتاح والتنوير يتم الانغلاق والإظلام، وينشق الصف الوطنى إلى فريقين: العلمانية، والسلفية، كل منهما يستبعد الآخر أن لم يكفره أو يخونه.

- إن المعركة بين الخصوصية والعولمة، ليست معركة بريئة، حسن النية، بل هى معركة تمس حياة الأوطان ومصائر الشعوب. لأنه حين ينقسم الصف الوطنى إلى فريقين علمانية، وسلفية، ويرى كل فريق فى نفسه أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ويستبعد الأخر، وحين تتأرجح الدولة بين تأييد هذا الفريق تارة، والفريق الأخر تارة أخرى، فتشعل نار الفتنة بين نواحى الأمة، بينما يقوى الوسط (القلب) والذى تدعى الدولة تمثيله حماية له من التطرف.. فيتحول الخصام الثقافى بين أنصار العولمة وأنصار الهوية إلى صراع على السلطة عندما تضعف الدولة وينهار مشروعها القومى ويصل الفريقان إلى حد الاقتتال بالسلاح ويجد كل فريق فى أعوانه فى الخارج سند له، حيث الغرب لأنصار الحداثة، والنظم التقليدية لأنصار السلفية، ويصبح الوطن هو الضحية، وميدان لصراع القوى الكبرى بالمال والسلاح وتصنع الخصوصية لصالح الصراعات المحلية والعالمية ويغيب الوفاق الوطنى ويصمت الحوار الوطنى وتعز المصلحة الوطنية.

إن كل هذه المخاطر نالت من المجتمعات النامية وخاصة فى العالم الثالث ومجتمعنا المصرى من بينها ـ وخلفت هذه المخاطر وراءها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية التى كان لها أثرها السلبى على مدى التماسك الاجتماعى، والأسرى وخاصة فى الأسر الفقيرة، وفى الأحياء العشوائية مما زاد من ظاهرة أطفال الشوارع حيث الحرمان والجهل والفقر كما سيتضح على السطور التالية.

ثانيًا : ظاهرة أطفال الشوارع عالميا وإقليميًا

يعتبر الفقر من أكثر المشكلات المعوقة لنمو المجتمعات وتقدمها، مما يضطر كثير من الأسر إلى تشغيل أطفالها فى سن مبكرة للوفاء بالتزامات الحياة الضرورية، ناهيك عما يسببه من تدمير للعلاقات الأسرية التى غالبا ما تنتهى بتشرد الأطفال وهروبهم إلى الشارع ولذلك فإن الفقر ـ حسبما ورد فى تقرير اليونسيف ـ " هو وراء ارتفاع نسب وفيات الأطفال دون سن الخامسة فى معظم دول أفريقيا، وجنوب الصحراء، مع مصاحبة الفقر لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، والنزاعات المسلحة، وسوء التغذية ـ المنتشر بصورة واسعة فى جنوب آسيا ـ يقصر العمر ويعمل على إعاقه النمو، ويمنع الأطفال من بلوغ كل طاقاتهم وإمكاناتهم الكامنة، وهو عامل مساعد على الإصابة بالعديد من الأمراض التى تؤدى إلى وفيات الأطفال أو إحداث إعاقه لديهم والافتقار إلى التعليم له أيضا مضاعفاته الحادة عن الأطفال، فمن دون التعليم سيظل الأطفال يكافحون لبلوغ كامل طاقاتهم وإمكاناتهم للاستمتاع بحياة ذات معنى وفى عام ٢٠٠٣م، هناك حوالى (١٢١) مليون طفل فى سن المدرسة غير ملتحقين بالمدارس وهذا أكبر من عددهم فى عام ١٩٩٠م وفقا لتقديرات اليونيسيف، ويعنى هذا أن واحد من بين كل ثلاثة أطفال فى الدول النامية لا يكمل خمس سنوات من الدراسة الابتدائية، ويعتبر الفقر لدى الأطفال مشكلة أكبر من مشكلة الفقر بصورة كاملة يجب أن لا تشكل مفاجأة فالمناطق الأشد فقرا فى العالم غنية بالأطفال، وأن حوالى (٥٠٪) من السكان فى الدول الأقل نحوا دون سن الثامنة عشر مقارنة بحوالى (٢٢٪) فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذات الدخل العالمي "[١].

" وتشير التقديرات أن واحدا من كل ثلاثة من ساكنى المدن فى مصر يعيشون

---

(١) جوزيف أى ستينليتز: "وضع الأطفال فى العالم ٢٠٠٥، الطفولة المهددة: العالم الذى لديه الإرادة يمكنه القضاء على فقر الأطفال"، اليونيسيف، ٢٠٠٥، ص٩٦.

تحت خط الفقر مما يعنى أن القاهرة الكبرى بها حوالى خمسة ملايين فقير منهم (٥٠ ٪) تحت سن الثامنة عشرة، أى هناك مليونين ونصف المليون طفل تقريبا يعيشون تحت خط الفقر ويشكلون مصدرا لإقرار ظاهرة أطفال الشوارع "[١].

"وكشف الواقع أنه فى التسعينيات من القرن العشرين وجد غالبية الأطفال فى البلدان النامية فقراء وغالبية الفقراء يعيشون فى المناطق الحضرية، وأن هؤلاء الأطفال الفقراء معرضون للخطر، فالافتقار إلى المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحى وعدم جمع المخلفات والأرض المعرضة للكوارث الطبيعية هى أكثر من يهدد الصحة من مخاطر، وأنه غالبًا ما يكون الفقراء ليسوا فى وضع يسمح لهم بالتنافس فى السوق للحصول على دخل مناسب، وحيث إن توفير الخدمات لهؤلاء الفقراء لا يعود بفائدة تذكر، فاتجاه السوق هو إهمال احتياجاتهم، لذا كان الأطفال وقطاعات المجتمع الفقيرة وهم الأكثر تعرضا للخطر والخاسرين دائما، طالما كان الربح هو العامل الذى يحكم التنمية والإدارة، فالحكومات والأسواق كلاهما يخذل أطفال المدن، وكانت هناك استراتيجيات غير سليمة تحت مفهوم خاطئ بأن الفقراء يمكنهم الخروج من وضعهم بجهدهم الخاص دون دعم واستثمار خارجى، ولذا هناك تساؤل هو: كيف يمكن تغيير اتجاه الأحداث ؟ فلابد من ضرورة إتاحة الفرصة للتنظيمات الشعبية للحصول على المعلومات والوظائف والموارد والخدمات، ووضع برامج شاملة تمنح الصلاحيات للمواطنين بالفعل بما فيهم الأطفال بحيث يمكنهم القيام بدور فعال فى تخطيط وتنفيذ ومباشرة البرامج، وتشجيع المدن الحضرية الصديقة للأطفال لتحقيق رفاهية الأطفال على المستوى المحلى وهو مسئولية السلطات المحلية"[٢].

---

(١) اليونيسيف "أطفال خارج أطفال الحماية: دراسة تعمقيه عن أطفال الشوارع فى القاهرة الكبرى"، اليونيسيف، ٢٠٠٥، ص٤.

(٢) خيمينا دى لابارا: " عصر المدن هل يعنينا أمر أطفال المدن الفقراء "، المظلة، العدد (١٦)، ١٧، مارس. يونيو، ١٩٩٩ القاهرة، ص٢٣.

إن أكثر من ٢٥٠ مليون طفل تبلغ أعمارهم ما بين ٥ـ١٤ سنه يستغلون فى أعمال مختلفة وأغلب هذا العدد يعيش فى آسيا وأفريقيا وفى أمريكا الجنوبية، وأيضا فى أوروبا حيث يبلغ الأطفال الذين يستغلون فى العمل حوالى (٢) مليون طفل كما يوجد ما لا يقل عن مائة مليون طفل يعيشون فى الشوارع وحوالى (٦٠)مليون منهم يعيشون ويستغلون فى الدعارة والأعمال الإباحية[١].

فى محاولة للوقوف على أسباب ظاهرة أطفال الشوارع عالميا والعوامل المؤدية إليها سيتم التعرض لهذه الظاهرة فى بعض الدول على النحو التالى بعد، ولكن بداية نذكر أن خطورة هذه الظاهرة تكمن فى التالى:

- تهميش وإقصاء فئة من أطفالنا لحساب الشارع فى مواجهة مصير مجهول وحرمان من أبسط الحقوق الأساسية.

- معظم أطفال الشوارع يتعاطون مخدرات غير مصنفة تؤثر على الصحة العامة وتعرضهم للأمراض.

- حرمان هؤلاء الأطفال من التوازن العاطفى والوجدانى وترجع الظاهرة إلى الفقر والتفكك الأسرى وانتشار الأمية والتسرب المدرسي[٢].

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على مدى تماسك المجتمع وتقدمه نتيجة لما تتضمن هذه الظاهرة من سلبيات بالتأكيد لها تأثير ما - بدرجة أو بأخرى - على بنية هذا المجتمع، لذا فإنه من المفيد تناول هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها ومخاطرها وكيفية معالجتها فى بعدها العالمى والإقليمى.

---

(١) المجلس القومى للطفولة والأمومة. بالتعاون مع الأمم المتحدة: **الدليل الإرشادى لحماية أطفال الشوارع من المخدرات. الأسباب وفرص العلاج**، عام ٢٠٠٧، ص٩.

(٢) حلمى سعيد: " عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع فى المغرب "، المجلس العربى للطفولة والتنمية، **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد (١)، ٢٠٠١، ص١٥٥.

[١] العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة أطفال الشوارع عالمياوأهم مخاطرها :

فى سياق البحث فى أسباب هذه الظاهرة عالميًا قد يكون من المفيد الاستشهاد بنتائج الدراسات والبحوث لتكون أكثر إيضاحًا لتلك العوامل والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وكم يفضل تناولها من خلال البعد الجغرافى وقد يكون له دلالة ومعنى فى هذا السياق.

(أ) ظاهرة أطفال الشوارع فى أمريكا اللاتينية

لقد كشفت إحدى الدراسات التى تمت فى مجال الاثنوجرافيا فى أمريكا اللاتينية عن إحصائية تشير إلى أن عدد أطفال الشوارع فى أمريكا اللاتينية بلغ حوالى (٤٠) مليون طفل مشرد[١].

وبالرجوع إلى بعض بلدان أمريكا اللاتينية نلاحظ أن أسباب الظاهرة وعوامل وجودها كانت كالتالى فى البلاد التاليه:

ظاهرة أطفال الشوارع فى فنزويلا:

أرجعت زيادة الأطفال المشردين فى الشوارع إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية لدى بعض الفئات، وكشفت ذلك إحدى الدراسات[٢] التى استهدفت البحث فى أطفال الشوارع عبر دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أدت إلى ارتفاع مفاجئ خلال العشر سنوات فى الفترة من ٨٣-١٩٩٣ فى عدد من أطفال الشوارع فى كراكاسى بفنزويلا، وسعت الدراسة إلى معرفة أساليب الحياة اليومية لهؤلاء الأطفال أثناء عملهم، وعلاقاتهم، وصلاتهم مع الآخرين، وتوقعاتهم بالنسبة للمستقبل، كما عمدت الدراسة إلى الوقوف على نوعية علاقتهم بعائلتهم، وكذلك علاقاتهم بالبالغين الذين يتعاملون معهم كتجار فى الشوارع، أو

---

(1) Marquez-Particia، Carolina: **Youth On The Streets Commodities And Violence In Caraceas Venezuela**، University of California، 1995

(2) Marquez-Particia، **The Street Is My Home،Youth and Violence in Caracas**، Stanford University press، 1999.

مع الشرطة، أو مع أفراد المجتمع، وتناولت الدراسة بالمناقشة والتحليل نفسية هؤلاء الأطفال المشردين فى مدينة "كراكاسل" وأثر العنف ضدهم، كما تعرضت الدراسة بالوصف للوسائل والطرق التى يحاول بها هؤلاء الأطفال تحقيق كسب مادى يجعل معنى لوجودهم كما تعرضت للمخاطر التى يتعرضون لها فى سبيل تحقيق هذه الأهداف، وانتهت الدراسة إلى أن هؤلاء الأطفال يتعرضون إلى أنواع عديدة من القسوة والعنف وهم متواجدون بالشارع.

"وهناك مع حصر أسباب الظاهرة فى [البطالة، ارتفاع معدلات الفقر، العنف، ارتفاع معدلات الجريمة] ويرى أن هذه العوامل تسبب فى حدوث خلل فى النظم الاجتماعية، وانعكست بالتالى على الأسرة وتسببت فى آثار سلبية شديدة على الأطفال مما دفع بهم إلى التشرد فى الشوارع"[1].

ان الفقر بما ينتج عنه مشكلات مثل: سوء المسكن والغير ملائم صحيًا، وسوء التغذية، والحرمان، وخاصة الحرمان من التعليم والتسرب منه فى سن مبكرة هروبًا إلى الشارع جميعها عوامل كانت وراء ظاهرة أطفال الشوارع[2].

ظاهرة أطفال الشوارع فى البرازيل

يذكر هنا على سبيل المثال أن عدد أطفال الشوارع فى البرازيل فى عام ١٩٨٤م كان حوالى (٣٢) مليون طفل وهم حوالى نصف عدد البرازيلين الذى فى عمر ١٩ سنة والبالغ عددهم (٦٣) مليون فرد.

ولقد حصر مشروع اميزاد لأطفال الشوارع بالبرازيل العوامل الكافية وراء هروب الأطفال إلى الشارع فى التالي[3]:

---

(1) Marquez-Particia، The Street Is My Home، Youth And Violence In Caracas، op.cit.، 1999.

(2) Marquez-Particia، Carolina، Youth On Streets Commodities And Violence I Caraceas، op.cit.،

(٣) برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم الإنمائى.

- أن النظام التعليمى المحمل فوق طاقته الاستيعابية، والعجز عن تعليم الأطفال، وحصول المدرسين على رواتب متدنية يؤدى إلى ترك الأطفال للمدرسة والهروب إلى الشارع والانضمام إلى عصابات الجريمة.

- وفى إطار التميز الطبقى والعنصرى يتقلص الاهتمام الموجه لأطفال الشوارع ، وبالتالى تضعيف الجهود التى تبذلها المنظمات غير الحكومية فى مجال رعاية الأطفال، وفى البرازيل تهتم تلك المنظمات غير الحكومية بالأنظمة الثقافية الشائعة فى المجتمع البرازيلى فى برامجها الاجتماعية حتى يمكنهم تقليل الصور الاجتماعية السلبية، حيث التمييز الطبقى والعنصرى داخل المجتمع البرازيلى بوجه عام ونجاة هذه الفئة المحرومة بوجه خاص[1].

وفى ذات السياق حيث أثر التميز الطبقى والعنصرى إحدى الدراسات[2] بدراسة التمييز العنصرى والطبقى ضد أطفال الشوارع فى البرازيل ومناقشة الحياة اليومية لأطفال الشوارع، ومصادر دخلهم وذلك من خلال عدة لقاءات مع هؤلاء الأطفال، كذلك كان هناك لقاءات مع أطفال أكبر سنا للمقارنة بينهم وبين الأقل سنا من حيث المشكلات وأسبابها والعوامل لكافة ورائها، أيضا اهتمت الدراسة بالمقارنة بين خمس جمعيات مدنية تهتم بأطفال الشوارع للوصول إلى نوعية الأساليب المستخدمة لمواجهة هذه المشكلة، وأيضا نوعية المشاريع التى تعاملت مع هذه الظاهرة، وانتهت الدراسة إلى عدة صعوبات توجه هذه المؤسسات المدنية فى التعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع يعيش أكثر من ٣٠ مليون طفل فى الشارع.

---

(1) Mikulat. Marcia_Lee: The Social Construction Of Disposable Children Street and Working Children In Curvelo Binas Eerais Brazil، The University of-New. Meloico، 2002.

(٢) عزة على كريم: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة أولاد الشوارع، الإسكندرية، جمعية تنمية المجتمع، ١٩٩٧، ص١٠.

ظاهرة أطفال الشوارع فى المكسيك

لقد رصدت الإحصاءات فى عام ١٩٨٠ بمدينة مكسيكو التى يزيد عدد سكانها يوميًا بما يربو عن ألف نازح من المناطق الريفية إلى أن هناك مائتى ألف طفل مشرد فى شوارع العاصمة[١].

وفى عام ١٩٨١ أشارت الإحصاءات إلى أن هناك حوالى مائة ألف طفل يتم فى شوارع العاصمة، وفى عام ١٩٨٢ قدرت وكالة أرجنتينية لرعاية الطفولة أن عدد الأطفال المهمشين بلغ حوالى ثلاثمائة ألف طفل بالبلد[٢].

ظاهرة أطفال الشوارع فى بيرو

فى بيرو كانت ظاهرة أطفال الشوارع واضحة فى مظهرين، الأول: وهو عمالة الأطفال، أما الثانى فهو تشرد هؤلاء الأطفال فى الشوارع، وهؤلاء الأطفال المشردون فى الشوارع وهم يعتمدون على أنفسهم ويتركون منازلهم وظاهرة الأطفال العاملين ولكن مقيمين مع أسرهم ويلاحظ فى بيرو أن نسبة ترك الأطفال لمنازلهم وأسرهم تزداد فى شهر مايو وأغسطس وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن البقاء مع الأسرة لمدة أطول يكون فى الأسر الفقيرة وذلك نظرا لطبيعة العلاقة التى تغرسها الأمهات فى هذه الأسر وأن هؤلاء الأطفال قادرون على التكيف مع الحياة الأسرية ويمكن أن يعيش هؤلاء الأطفال فى حياة أسرية مع أسر بديلة[٣].

[ب] ظاهرة أطفال الشوارع فى الولايات المتحدة:

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت نسبة الأطفال الذين يعيشون فى فقر

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) عبد الرحمن عبد الله الصبيحى: أطفال الشوارع فى العالم العربى، مرجع سابق، ص ٢١.

(3) James Darcy Evelyn: Strengthening The Tiethat Linds: Preventing Family Disimtegration In The Shamtytowns Of Line، American University، 2000.

موقع من عام ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٧ وقد تم رصد ٨٥٠ ألف حالة عام ١٩٩٢ لانتهاك حقوق الأطفال ويتضمن ذلك إهمال الأسرة[١].

وأما عن أطفال الشوارع فى الولايات المتحدة الأمريكية فإنه طبقا للإحصاءات أفادت أن هناك واحدًا كل ليلة من بين المراهقين فى عمر ١٢ـ١٨ سنه يهرب من المنزل تحت دعاوى العنف والإساءة داخل الأسرة وطبقا للخطة القومية فى عهد كيلنتون أفادت بأنه ما بين ٤،٩٥ مليون و٩،٣٢ مليون شخص من بينهم أطفال قد عاشوا تجربة التشرد خلال النصف الثانى من الثمانينيات وفى دراسة عام ١٩٩٤ ذكرت حوالى ١٢ مليون شخص بالغ من الذين اشتركوا فى الدراسة أنهم قد عاشوا تجربة التشرد فى فترة ما فى حياتهم وحوالى ٦٠٦ مليون شخص يعانون من الاضطراب المعيشى فى الفترة من ١٩٨٩ـ١٩٩٤[٢] وفى مدينة نيويورك فى الفترة من ١٩٢٥: ١٩٢٩ كان يوجد حوالى ثلاث ألاف حالة من حالات الأحداث الجانحين من أسر متصدعة وفى دراسة عام ١٩٣٠ أوضحت أن نحو ٦٠٪ من المدنيين فى ولاية ماسا تشوستس جاءوا من أسر توجد فيها مواقف غير سوية ومعظم الحالات تأتى من تصدع الأسرة قبل بلوغ الحدث سن الرابعة عشر من عمره[٣].

ويوجد حوالى (٢٠) ألف طفل فى شوارع المدينة " نيويورك" ينام بعضهم على أرضية محطات مترو الأنفاق[٤].

وقد رجعت إحدى الدراسات[٥] التى تمت على عينه من أطفال المدارس العامة

---

(١) المجلس القومى للطفولة والأمومة: الدليل الإرشادى لحماية أطفال الشوارع من المخدرات، مرجع سابق، ص٩.

(٢) أبو بكر مرسى محمد: ظاهرة أطفال الشوارع، المفهوم، الانتشار، العوامل المسئولة. المخاطر. الجهود المبذولة رؤية عبر حضارية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠١، ص٦٥.

(٣) جليل وديع شكور: الطفولة المنحرفة، الدار العربية للعلوم، القاهرة د.ت، ص٧٣.

(٤) عبد الرحمن عبد الله الصبيحى: أطفال الشوارع فى العالم العربى، مرجع سابق، ص٢١.

(5) New man، Rebecca، Laydield، Understanding How Home and School Contexts Constrain Student Out Comes For Homeless Children، Witness to A Cataclysm، University of California، Los Angeles، 1998.

والمقيمين فى ملاجئ فى جنوب كاليفورينا أن من أهم عوامل تشرد الأطفال هى البيئة المحيطة والأسرة، وكذلك توصلت إلى تنوع التشرد وأنه يختلف من طفل لأخر وذلك من خلال مراقبة سلوك عدد من الأطفال داخل وخارج مدارسهم، وكذلك إجراء مقابلات مع كل من يتعامل معهم الأطفال إلى جانب أولياء أمورهم، وانتهت الدراسة إلى تنوع التشرد وتفادت درجته وأن كل طفل لعب التشرد دورا مؤثرا فيه، وأكدت الدراسة على عدة عوامل حالت دون استمرار الطفل فى مدرسته ومنها:

الفقر الشـديد.

المشكلات الأسرية.

العنف الأسرى.

إهمال الأطفال.

عدم الاستقرار السكنى للأسرة لفترات طويلة.

عدم إلحاق الأبناء بالتعليم.

وأما عن ظاهرة أطفال الشوارع فى مدينة نيويورك فيوجد حوالى ٢٠ ألف طفل فى شوارع المدينة ينام بعضهم على أرصفة محطات مترو الأنفاق[١].

وفى تقرير قدمته إحدى جمعيات الأطفال أفاد بأنه يوجد واحد من كل سبعة أطفال تحت سن ١٦ سنه يهرب من منزله لمدة ليلة واحدة وأن حوالى نسبة ٢٪ من هؤلاء الأطفال يهرب عشر مرات أو أكثر من المنزل من سوى الرعاية وأكثر من ١٪ من هؤلاء الأطفال كان قد هرب للمرة الأولى وهو تحت سن ٨ سنوات[٢].

---

(١) عزه على كريم: **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة أولاد الشوارع**، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) أبو بكر مرسى محمد: ظاهرة أطفال الشوارع، المفهوم، الانتشار، العوامل المسئولة والمخاطر والجهود المبذولة رؤية حضارية، مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ٦٥.

[جـ] ظاهرة أطفال الشوارع فى المملكة المتحدة:

لا تخلو المملكة المتحدة من ظاهرة أطفال الشوارع، ففى عام ١٩٩٦ تم تسجيل عدد ١٢١،٩٩٠ طفل كمشردين فى الشوارع وذلك عن طريق المرشدين بإنجلترا، وهذا العدد لا يندرج فيه الأطفال الذين يقيمون فى مساكن مؤقتة انتظارًا لتقييم أوضاعهم وكذلك الأطفال الذين ليس لديهم عنوان إقامة ثابت.

وخلال عام ١٩٨٨ أصدرت جمعية للأطفال تقريرًا يؤكد أن حوالى (٩٨) ألف حادثة فقد أشخاص أعمارهم أقل من ١٨ سنة وفى تقرير آخر قال بأن حوالى (٤٣) ألف طفل تحت سن (١٨) سنة يهربون كل عام مقابل (١٠٢) ألف حادثة فقد لأطفال سيعلن عنهم فى إنجلترا، واسكتلندا فقط.

وأن حوالى من (٢) إلى (١٤)٪ من الأطفال يهربون من منازلهم لمدة ليلة واحدة على الأقل[١].

[د] ظاهرة أطفال الشوارع فى آسيا وجنوب شرق آسيا:

- ظاهرة أطفال الشوارع فى الهند

وفى الهند سجلت إحدى الدراسات عام ٢٠٠٢ أنه يوجد (١٠) مليون طفل مشرد فى شوارع الهند نصفهم يعيشون فى شوارع العاصمة دلهي[٢].

وفى الهند تخرج الأطفال يخرجون للشارع بسبب البحث عن المال والطعام وكل هذا يجعل أطفال الشوارع يسعون لأخذ المخدرات حتى ينسون مشاكلهم.

ومن أبشع صور الامتهان لكرامة الطفل أن يعامل كسلعة يباع ويشترى مقابل المال، ويذكر على سبيل المثال فى الهند أنه أقدمت العائلات والملاجئ على عمليات

---

(١) عزه على كريم: **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة أولاد الشوارع**، مرجع سابق، ص١٠.

(2) Alderfer. Walter: Street Children of Delhi India Their Lives to Day Their Hopes for Tomorrow، Union Institute and University، 2002.

مبادلة الأطفال بالمال والتلفزيونات والكاميرات والساعات وكشفت مقالة فى جريدة النيويورك تايمز أن عائلة فى الهند باعت ابنتها الرضيعة مقابل ٢٠ دولار لأمراه من قرية مجاورة والتى قامت بدورها ببيع الطفلة لملجأ وجد لها عائلة تتبناها فى الخارج[١].

يعد الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال ولاسيما البنات واسع الانتشار وبالتالى فإن البنات التى يتم إغوائهن لهذا النوع من الاستغلال التجارى والجنسى يقودهن إلى العبودية كما يعد التدمير الجسدى والنفسى بسبب الاستغلال التجارى للجنس من أكثر أشكال عمالة الطفل خطورة حيث لا يجعل الأطفال عرضه فقط للأمراض المنقولة عن طريق الجنس كالإيدز والحمل غير المرغوب فيه وتناول المخدرات بل يقود هذا الاستغلال الأطفال للانحراف وواقع مؤلم تكون معاييره العنف والعار والنبذ[٢].

- ظاهرة أطفال الشوارع فى الفلبين

كثيرا ما ارتبطت ظاهرة أطفال الشوارع بعمالة الأطفال وربما يرجع ذلك إلى مدى معاناة الأطفال فى هذه المرحلة العمرية الصغيرة من أصحاب الأعمال وما يكلفون به من مهام تفوق احتمال أجسادهم الضعيفة التى لم يكتمل نموها بعد، كما أن طفولتهم البريئة فيندفعون دفعا إلى التشرد فى الشوارع، وبذلك يصبح الأطفال بين شقى الرحى، أسرة فقيرة تدفعهم للعمل، وظروف عمل صعبة تفوق احتمالهم تدفعهم بالتالى إلى الشارع والتشرد.

وفى هذا السياق توصلت إحدى الدراسات[٣] التى تمت فى ريف الفلبين إلى أن

---

(١) ايثان ب. كابستين ترجمة جعفر أبو ناصر: "تجارة الأطفال"، **مجلة الثقافة العالمية، العدد(١٢٧)**، نوفمبر. ديسمبر ٢٠٠٤، ص٦١.

(2)UNESCO: Education for Street and Working Children In Da، UNESCO، 2001، p 36.

(3)Tanada. Cristimar: The sustaimalility of Credit Assistance to the Urban Poor: A Philippine Case Study، University Canada، Diss. Abs.، Vol.(34-02)، 1994، p.617.

الفقر وقلة دخل الأسرة كانت وراء دفع أطفالها إلى العمل فى مهن لا تناسبهم، وكان بالتالى وراء هروبهم إلى الشارع، مما اضطر مؤسسات المجتمع المدنى إلى تدعيم برنامج خدمى تعاونى يستهدف تدعيم دخل الأسرة عبر قروض ميسرة لإنجاز عمل إنتاجى صغير يدر عليها دخل ويحول دون عمالة الأطفال فى السن الصغيرة وبالتالى حمايتهم من التشرد، وعلى الرغم من نجاح هذه التجربة إلا أنه كان هناك عوائق حدث من نجاح مثل هذه المشاريع، ناهيك عن ظروف إعاقة استمرارية هذا البرنامج التعاونى.

- ظاهرة أطفال الشوارع فى تايلاند:

وقامت مؤسسة Kuakul group فى تايلاند نشأت فى عام ١٩٨٣ لكى تعمل مع حماية أطفال الشوارع قاموا بتقديم خدمات تعليمية وقاموا بنوعيتهم باحتياجاتهم الأساسية ويقوموا بتوعيتهم.

وقامت شبكة العمل من أجل أطفال الشوارع تكونت عام ١٩٨٦ وقامت على تقوية العلاقات بين أعضائها وتدعيمهم وبناء علاقات لكى يقوموا بمجهود أفضل مع وعلى وقاية أطفال الشوارع وقاموا بحماية أطفال الشوارع والعائلات وتشكيل شبكات آمنة لحمايتهم.

ونجد أن أطفال الشوارع يعيشون فى أماكن قذرة ويعانون من صعوبات وتزداد الصعوبات أنه يتميزون حيث يرتادون ملابس قذرة ويقيمون فى مكان واحد مؤسسة (NGO) المنظمات غير الحكومية قامت بجهود للعمل مع أطفال الشوارع وتحديد بعض مفاهيم والاحتياجات التى يريدها أطفال الشوارع.

حوالى ٢٥ مؤسسة حكومية قامت بتخصيص أماكن " منازل " لأطفال الشوارع لكى يبقوا فيها وذلك لحماية أطفال الشوارع من البيئة الضارة لهم " لحمايتهم من المخاطر ". الأطفال المهاجرة لا تستطيع أن تتمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية لهم نتيجة الفقر وعدم توافر فرصة عمل للآباء جعلت الأبناء يهربون للشارع.

بدأت المؤسسات الحكومية تطاردهم فوجدوا أنفسهم فى شوارع تايلاند يتسولون بدأو يهاجرون خارج حدود البلاد من شرق جنوب آسيا إلى شوارع تايلاند[1].

[هـ] ظاهرة أطفال الشوارع فى أفريقيا

لقد عانت أفريقيا القارة السمراء التى طالما نال منها الاحتلال وعمل على تدهورها وسلب خيراتها وافقارها، بل ومازالت تعانى عواقب هذا الفقر ومخاطره على المجتمع دون تفرقة بين كبار وأطفال.

"وطبقًا لإحصاء اليونيسيف فهناك حوالى (١٨٪) من الأطفال العاملين، وأطفال الشوارع هم من غير المتعلمين يعانون الأمية أو التسرب من التعليم الابتدائى... وعلى سبيل المثال نجد أنه فى:

- ظاهرة أطفال الشوارع فى كينيا (نيروبى)

نجد أن حوالى (٣٠٪) يعانون الأمية طبقًا لجامعة نيروبى وأن رسوبهم فى المدرسة إنما كان بسبب نقص الكفاءة التعليمية بالمدرسة، وقلة عدد المعلمين والمواد التعليمية"[2].

"وبالرغم من أن حوالى (٥٠٪) من سكان نيروبى تحت سن (١٨) سنة وأن هناك عوامل التصنيع والزراعة تسعى للتغلب على مشكلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى إلا أنه فى عام ٢٠٠٠ كان هناك حوالى (٢٥٠) ألف طفل مشرد فى

---

(1) Consortum for Street Children: A Civil Society Forum For East and South East Asia on Promoting and Protecting The Rights of Street Children 12-14 March, 2003- Bangkok، Thailand، Organised by Consortiun For Street children.

(2) UNESCO: Blossoms in the dust street children in Africa، UNESCO، France، 1995، p.74.

الشوارع مما أسفر عن وجود جيل ثانى وثالث كأطفال شوارع بل ومازالت هذه الأعداد المشردة فى تزايد[1].

وهناك عوامل أخرى أضافتها منظمة العمل الدولية حول أسباب ظاهرة أطفال الشوارع وهى أن التسرب من التعليم فى الغالب راجع إلى طبيعة العمل الذى يمارسه الأطفال والذى من صعوبته افتقد الأطفال التوفيق بين التعليم والعمل فتسربوا من التعليم سعيًا وراء العمل وخاصة فى الأسر الفقيرة جدًا، وهذا بالتالى جرفهم إلى الشارع فى حالة الشعور بصعوبة العمل وعدم احتماله وافتقاد الرقابة عليه ليتناسب مع أعمار وبنية الأطفال، ناهيك عن أنه من عوامل التسرب من التعليم أيضًا، ناهيك عن أنه من عوامل التسرب من التعليم أيضًا إنما هو تكلفة التعليم وصعوبة دفع مصروفات المدارس

-ظاهرة أطفال الشوارع الكاميرون

أما عن ظاهرة أطفال الشوارع فى الكاميرون فإنها كثيرًا ما تذكر فى المدينة، ولقد انتهت إحدى الدراسات[2] إلى أنه حوالى (٧٤،٢٪) من الأطفال كان ملتحقين بالتعليم ولكنهم تسبوا منه، وأن حوالى (١١،٨٪) من الأطفال لم يسبق لهم دخول المدرسة بل وترك هؤلاء الأطفال فى سن مبكرة قد لا يتجاوز ١١ سنة مما جعلهم أكثر عرضة للخطر والتعرض للعصابات الإجرامية التى تستهدفهم وربما يصبحوا أعضاء فى تلك العصابات، وربما يمارسون العمليات الأخلاقية مثل تهريب المخدرات، وقد أرجعت الدراسة أسباب هذه الظاهرة إلى نوعية السلطة الأبوية وطريقة رعاية الآباء للأبناء وهى العامل المسئول عن هروب الأطفال من المنزل إلى الشارع، ناهيك عن قلة دخل الأسرة وعدم قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية لأطفالها مما يجعلهم يهربون إلى الشارع.

---

(1) Ibid.

(٢) أبو بكر مرسى محمد، ظاهرة أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص ٦٢.

- ظاهرة أطفال الشوارع فى جنوب أفريقيا

لقد لعب الوضع السياسى القائم على التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا إلى جانب الظروف الاجتماعية السلبية، دورًا كبيرًا فى شيوع ظاهرة أطفال الشوارع، لدرجة أن أحد المعاهد العلاجية فى جنوب أفريقيا حذر من ظهور جيل من الأطفال غير المتوافقين[١] يعانى من الاضطرابات النفسية والمجتمعية كذلك لعب التضخم السكانى مؤخرًا والتحضر السريع، وانتشار الجفاف والمجاعة والعنف المسلح جميعها كانت وراء تضخم ظاهرة أطفال الشوارع[٢].

- ظاهرة أطفال الشوارع فى الســـودان

ظهرت مشكلة أطفال الشوارع بوضوح فى السودان عقب الحرب العرقية فى جنوب البلاد وكانت نسبة الأطفال المشردين كبيرة فى الشوارع حتى بلغت فى مدينة الخرطوم حوالى (٢٠) ألف طفل وطفلة وكانت نسبة الأطفال المشردين من الذكور أكبر منها من الإناث[٣].

إن ظاهرة أطفال الشوارع فى أفريقيا مرجعها الأساسى هو الفقر الذى باعد بين الأطفال وبين التعليم، حتى وأن الأسرة كانت تفتقر إلى المال اللازم لشراء مستلزمات المدرسة من ملابس وأدوات لأطفالها، فانصرف الأطفال عن التعليم إلى العمل وفى المهن الصعبة لإشباع حاجتهم الأساسية وربما أيضًا حاجات أسرهم من مأكل وملبس، فأصبحت المدرسة بالنسبة لهم رفاهية لا يجرؤن على الدخول فيها والانتساب إليها نظرًا لأنهم يعانون فى الشوارع من صعوبات ومشاق فى سبيل الحصول على المأكل والمشرب[٤].

---

(١) أبو بكر مرسى محمد، ظاهرة أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) عزة على كريم، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة أولاد الشوارع، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) أبو بكر مرسى محمد، ظاهرة أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص ٧٢.

(4) UNESCO: Blossoms in the Dust Street children in Africa، UNESCO، France، 1995، p.74.

[٢] العوامل والاسباب الكامنة وراء ظاهرة أطفال الشوارع على المستوى الإقليمى :

أما عن حجم ظاهرة أطفال الشوارع عربيًا فإن معظم التعدادات الخاصة بالسكان لا تتضمن حصرًا لمثل هذه التجمعات الهامشية من الأطفال ونظرًا لصعوبة رصد هذه الظارهة من الشارع مباشرة فليس أمامنا إلا الإعتماد على بعض التقارير وإجتهادات الباحثين التى تعطى مؤشرات تقديرية وليست إحصاءات دقيقة فقد أعلن تقرير الأمن العام فى مصر عام (١٩٩٢) أن عدد هؤلاء الأطفال حوالى (١٨) ألف طفل، وفى اليمن قدر إتحاد الجمعيات غير الحكومية عددهم بحوالى سبعة آلاف طفل وفى المغرب (٢٣٧) ألف طفل وبلغ عددهم فى الخرطوم حوالى (١٢٠) ألف طفل وفى الأردن بلغ عددهم حتى عام ٢٠٠١ ما يقدر بـ(٩٤٠٠) طفل[١].

ويتفاوت عدد أطفال الشوارع من قطر إلى آخر وبالطبع يتزايد العدد داخل البلد الواحد بتزايد قسوة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وهذا بدوره يتزايد مع وحشية العولمة وسيادة رأس المال بل ومعاملة الإنسان كسلعة فى سوق رأس المال يصبح معه مالك المال هو القادر والمتمتع بينما فاقده محروم يعانى حتى من فقدان إشباع حاجاته الأساسية فيهم على وجهه مشردًا فى الشوارع.

"وتبعًا لهذا التفاوت فى عدد أطفال الشوارع من بلد لآخر حيث نجد مثلًا هناك "حد أدنى (٣١) طفل فى بلد، بينما هناك حوالى (١٢١٣٥) طفل فى بلد آخر كالأردن – هناك أيضًا تفاوت فى أعداد الدور المخصص لرعاية أطفال الشوارع ما بين دار واحدة فى ليبيا واليمن وسبعة دور فى مصر حسب تقرير الإحصاء السنوى عام ٢٠٠٢"[٢] والذى بالتأكيد زاد بزيادة تفاقم نسبة الفقر والبطالة بعقل العولمة وأيضًا يتزايد أعداد السكان.

---

(١) عبد الرحمن عبد الله الصبيحى: أطفال الشوارع فى العالم العربى، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) إبراهيم البيومى غانم، "واقع الطفل العربى، التقرير الإحصائى السنوى عام "٢٠٠٢، المظلة ع (٣٢) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.

وعلى السطور التالية يتم الإشارة إلى ظاهرة أطفال الشوارع فى بعض الدول على المستوى الإقليمى:

- ظاهرة أطفال الشوارع فى الأردن:

ووصل عدد أطفال الشوارع فى الأردن طبقا لإحصاء مديرية الدفاع الاجتماعى فى وزارة التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ حوالى (٥٧٣) طفل وارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ إلى (٦٧٣) طفل وتقوم الوزارة بإيداع الأطفال الذين يتم القبض عليهم إلى دور الرعاية التابعة للوزارة ويتم دراسة حالة كل طفل ويوجد فى المملكة (ثلاثة) دور رعاية وواحدة فى أربد ومركز الشهيد وصفى التل فى عمان يسع حوالى ١٠٠ طفل للفئة العمرية من ١٢: ١٨ سنه ومركز أنس بن مالك يتسع لحوالى ٦٠ طفل من الفئة العمرية ١٢ سنه فما دون، وفى اربد دار الحنان وتسع حوالى ١٢٠ طفل للفئة العمرية ١٢ سنه فما دون وهذه الدول للأطفال الذكور أما الأطفال الإناث فتقصر دور الرعاية لهن فى عمان وهى مؤسسة الحسين لرعاية الأيتام وتسع الأطفال من الفئة العمرية ١٢: ١٨ سنه[١].

- ظاهرة أطفال الشوارع فى لبنـان:

إن الأحداث اللبنانية وسوء الأوضاع الاقتصادية أدت إلى لجوء عديد من العائلات إلى إخراج أبنائهم من المدرسة وتشغيلهم بما تيسر لهم من مهن خدام محل، تسول لصوصية، بائعى يا نصيب والى جانب سوء الأحوال الاقتصادية حرمان الطفل من العناية والتوجيه ومن الأسباب التى تدفع بالطفل إلى الشارع، المساكن الضيقة والظروف السكنية القاسية، والتفكك الأسرى، عمل الأم والأب خارج الأسرة طوال النهار[٢].

---

(١) صادق الخواجا: " ظاهرة أطفال الشوارع فى الأردن " **مجلة الطفولة والتنمية** ع (١)، المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦٩.

(٢) جليل وديع شكور: الطفولة المنحرفة، مرجع سابق، ص٧٢.

ومن الدول التى يمكن اعتبارها فى المجال الإقليمى "تركيا" ولذا فمن المفيد النظر فى أسباب وعوامل ظاهرة أطفال الشوارع فى تلك الدولة.

- ظاهرة أطفال الشوارع فى تركيا:

من الأسباب الرئيسية لظاهرة أطفال الشوارع فى تركيا: الفقر، والأزمات الاقتصادية، وهبوط المستوى التعليمى، هذا بالإضافة إلى رفقاء السوء، وقد سجلت مديرية الأمن عام ٢٠٠٦ فى اسطنبول ارتفاعا سنويا مطردا بلغ نحو (٥٪) من ظاهرة أطفال الشوارع وأن العدد (٩٠) ألف طفل وعدد من يحتاجون إلى رعاية وحماية وصل إلى (٥٠) ألف، وفى أخر إحصاء سكانى كشف خطر تحول (٦٢٥) ألف طفل إلى الشوارع بسبب عدم تأمين الرعاية الاجتماعية الكافية لهم وأن عدد الأطفال المشردين فى مدينة اسطنبول يبلغ (ثلاثة) ألاف طفل مشرد وهؤلاء الأطفال يبيعون الألعاب والمنتجات المصنعة محليا أو أجنبيا على الأرصفة وداخل الشوارع وكذلك المناديل الورقية وماسحى زجاج السيارات وماسحى الأحذية[1].

استخلاصًا من العرض السابق لما يتعلق بأسباب ظاهرة أطفال الشوارع والعوامل الدافعة لها فى الدول السابق ذكرها، تبين أنها جميعًا تمحورت حول أسباب بعضها يتعلق بالمجتمع والآخر يتعلق بالأسرة وثالث يتعلق بالأطفال أنفسهم، وحتى لا يكون هناك تكرار لما سبق فإنه فيما يخص ما يتعلق بالمجتمع فهذا يتعلق بالتغيرات الاقتصادية، والديموجرافية حيث التأثير الاجتماعى على الأطفال وفى هذا السياق توصلت إحدى الدراسات[2]وكانت تحت فى المجتمع البرازيلى إلى أنه من العوامل الدافعة لظاهرة أطفال الشوارع:

---

(1) [On – line] available at http:// www. Ammabaa. Org/ N6 news/ 47/237. htm. visited in (10-3-2008)

(2) De Oliveria Walter "Working With Children On The Street Of Brazil: Politics And Practice" **Child and yourth services**، Vol. 2(1-2)، 2000.

- التغيرات الديموجرافية مثل: نسبة سكان الريف إلى سكان المدن.

- نمو ثقافة الشارع كثقافة فرعية.

التغيرات الاقتصادية وصراع الأجيال.

- قبول ظاهرة ترك الأطفال لعائلتهم وتشجيع وسائل الإعلام لها وأنهت الدراسة بالتحذير من التأثير الاجتماعى للشارع على الأطفال ونادت بضرورة التدخل الإيجابى للحد ممارسة تربية الشارع ومستقبلها على الأطفال الذين يعانون التشرد وتصور الخدمات الاجتماعية.

ولما كانت الثقافة وراء تقييم وتحديد المؤشرات الاجتماعية فقد توصلت إحدى الدراسات[1] إلى أنه للعوامل الاجتماعية، والثقافة أثرها على البناء الداخلى للبعد الأسرى والاجتماعى وأن الثقافة هى وراء تقييم وتحديد المؤشرات الاجتماعية، وبالتالى مشكلة أطفال الشوارع بكل محدداتها وأبعادها سواء الأسرية أو المجتمعية.

وكذلك يعتبر مستوى التعليم متغيرًا هامًا فى هذه الظاهرة ويكمن وراء تسرب الأطفال من التعليم وعدم اهتمامهم به وهروبهم إلى الشارع وفى هذا السياق توصلت إحدى الدراسات[2] إلى أن المستوى التعليمى للأسرة وخاصة الوالدين – وكذلك الأطفال من أهم العوامل الدافعة لظاهرة أطفال الشوارع فكلما انتفى تقدير هذه القيمة والاهتمام بها كلما كانت الخطورة أكبر، حيث أكدت الدراسة أن

---

(1) Ferguson، Kristin M، "Measuring And Indigenizing Social Capital In Relation To Cludren's Steret Work In Mexico، The Role Of Culture In Shaping Social Capital Indicators،" **Journal of Sociology and Social welfare**، Vol. 31 (4) Dec. 2004، pp. 81 – 103.

(2) Ferguson، Kristin، M، Child Labor And Social Capital In The Mezzo System: Family And Community. Based Risk And Protective Factors For Street-Working Children In Mixico" **Journal of Social Work Research and Evaluation**، Vol. 6(1) Sp. Sun، 2005، 101-120.

مستوى تعليم الأم والوضع التعليمى للأطفال من أهم العوامل الدافعة إلى هروب الأطفال إلى الشارع، وأنه لكل من الأثر المادى والاجتماعى والأسرى والإنسانى جميعهم لهم دور أساسى فى حياة الأسرة واستقامتها.

وفى ذات السياق توصلت **إحدى الدراسات**[1] إلى أنه تسرب الأطفال من التعليم للعمل بالتجارة فى الشوارع له مردوده السيء وتأثيره السلبى على توجهات الأطفال نحو التعليم، وأن خبرة عمل الأطفال فى مراحل مبكرة من العمل أثرت على آلية معرفتهم بالقيم والتقاليد على مستوى توجهاتهم الذاتية، وبالتالى انخفاض دافعيتهم ومتابعتهم للتعليم بالمدارس.

ولقد توصل **تقرير اليونيسيف** (صندوق رعاية الطفولة) إلى أنه هناك حوالى (٤٠٤) مليون طفل تحت سن (١٨) سنة يعملون ولا يتعلمون، بل هم من أطفال الشوارع، وتنقصهم فرص التعليم، وأن هناك نوعًا من التعليم غير الرسمى رغم أنه يعلم الأطفال بعض الحرف الخاصة ويدرس لهم بعض المواد الأكاديمية إلا أنه لا يمنح شهادة توضح اكتمال هذا النوع من التعليم مما يجعله تعليمًا يحتاج إلى مزيد من الدعم وتقويم الأطفال نفسيًا ودعم استقرارهم الاقتصادى إلى جانب التطور التعليمى حتى يسهم فى دمج هؤلاء الأطفال فى المجتمع وتنمية مستوياتهم العقلية[2].

ورغم أن الفقر مشكلة اجتماعية وليدة متغيرات اقتصادية واجتماعية على الساحة العالمية وقد تزداد تفاقم فى حال التغيرات العالمية مثل العولمة حيث التفاوت الطبقى الشديد سواء بين الدول أو بين فئات المجتمع فأصبح الفقر من أهم العوامل

---

(1) Offit Thomas. A، Conquistadores Dela Calle، **Child street labor in Guatemala City PHD**، Tulane University، 2003.

(2) Rodriguez – Diane-C.، **Empowering Urban Street Children: Freiean And Feminist Prespectives On Mon Formal Education In Maxico**، PhD، University of Southern. California، 2004

الدافعة أما لعمالة الأطفال أو تشردهم فى الشوارع، وفى هذا السياق توصلت إحدى الدراسات[1] إلى أن الأسر الفقيرة هى التى تدفع بأطفالها للعمل لسد احتياجاتهم الأساسية وأيضًا احتياجات الأسرة، حينها يرى الأطفال فى العمل والخروج للشارع وتحقيق الكسب المادى مخرجًا يحقق لهم الاستقلال المادى عن أسرهم، وبالتالى افتقاد الرعاية والتوجيه والاحتواء فينحرف الطفل ويتشرد فى الشوارع.

أيضًا تلعب الأوضاع السياسية دورًا فى مدى وحجم ظاهرة أطفال الشوارع بما تخلفه من خلل فى النظم الاجتماعية التى غالبًا ما تنعكس مباشرة على الأسرة مسببة العديد من المشكلات على كافة أصعدة الحياة سواء الاجتماعية أو التعليمية...

كذلك يعتبر التمييز الطبقى والعنصرى وحالات التفرقة العنصرية فى بعض البلدان عاملًا هامًا وراء ظاهرة أطفال الشوارع، لما تسببه من أزمات اقتصادية، وتعليمية واجتماعية تعانى منها الأسرة أشد المعاناة ويكون أطفالها هم الأكثر تأثرًا بها.

كذلك يعتبر العنف الأسرى من أهم الأسباب الدافعة لهروب الطفل إلى الشارع معرضًا حياته للخطر، وكثيرًا ما تنال هذه المخاطر من كرامة الطفل وإنسانيته كما يحدث فى بعض البلدان حيث الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال والتعامل معهم كسلع تباع وتشترى وتهان.

تلك كانت أهم الأسباب والعوامل الدافعة لظاهرة أطفال الشوارع على المستوى العالمى والإقليمى وجميعها لها مخاطرها التى يتجاوز الأطفال إلى بنية المجتمع بأسره.

---

(1) Invernizzi، Antonella، "Street Working Children And Adolescents In Lima: Work As An Agent Of Socialization"، **Children، A Global Journal of Child Research**، Vol. 10 (3) Agus. 2003، pp. 319-34.

[٣] الجهود المبذولة لحماية أطفال الشوارع ورعايتهم

لقد بذلت جهود حثيثة فى العديد من الدول على المستوى العالمى لمواجهة مخاطر ظاهرة أطفال الشوارع، لصالح كل من الأطفال، أسرهم، المجتمع وتنوعت هذه الجهود ما بين جهود المنظمات العالمية أو الدولة، نذكر من هذه الجهود ما يلى:

لعبت ومازالت منظمة اليونيسيف دورًا ملموسًا فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع حيث توفير المال اللازم والتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية بالبلاد.. وربما كان هذا واضحًا فى البرازيل "حيث تم تدريب المهنين من المعلمين وتوفير المال اللازم من المنظمة بالتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية، حتى أصبح بالبرازيل حوالى (٣٠٠) مشروع منهم بمشكلة أطفال الشوارع وتمحور اهتمام هذه الجمعيات حول تقديم الوجبات الغذائية للأطفال، إضافة إلى تقديم برامج للتدريب المهنى لإعادة دمج هؤلاء الأطفال مع أسرهم ومجتمعهم، وتوفير مأوى جماعى لمن لا أسر لهم أو لا يرغبون فى العيش مع أسرهم"[١].

" كذلك ساهمت اليونيسيف مع حكومة البرازيل فى عام ١٩٨١ بعمل مشروع لأطفال شوارع البرازيل وهو مشروع يتضمن العديد من البرامج التى يمكنها أن تسهم فى رفع مستوى الوعى العام لدى الأطفال، واحتوى المشروع على (٧٠) برنامج هدفهم إكساب الثقة للطفل فى نفسه إلى جانب تقديم الرعاية الصحية والأنشطة المنتجة للدخل"[٢].

كذلك طالبت اليونيسيف بإطلاق مبادرة جديدة تسهم فى توفير بيئة تعمل بجدية على حماية الأطفال بالبرازيل وخاصة من الاتجار غير القانونى بالبشر

---

(١) عبد الرحمن عبد الله الصبيحى، أطفال الشوارع فى العالم العربى، مكتبة الملك فهد، ٢٠٠٣، ص ٨٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونسكو، اليونيسيف، البنك الدولى، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع، تأمين حاجات التعليم الأساسية، رؤية للتسعينات، وثيقة عن الخلفيات، مارس ١٩٩٠، تايلاند، ص ٤.

والذى أصبح تجارة عالمية مربحة، وحددت عدد من الإجراءات تسند للمسئولين منها[1]:

زيادة الوعى لدى الأطفال، والبالغين عن مخاطر الاتجار بالبشر.

فرض عقوبات على مرتكبى جرائم الاتجار ومعاملتهم كمجرمين.

حماية الفتيات الصغيرات من خطر الاتجار بهم فى ظل الاتجاهات العنصرية التميزية.

حماية الأطفال المستغلين جنسيًا فى الدول التى نقلوا إليها للاتجار بهم، حتى يمكن الحصول على الأقوال القانونية منهم لتوجيه التهم ضد مرتكبى جرائم الاتجار وذلك بمنحهم تأشيرات إقامة مؤقتة لهم فى تلك الدول.

إعادة دمج هؤلاء الأطفال الضحايا فى مجتمعهم مرة أخرى.

ومن الجهود المبذولة التى قامت بها "اليونيسيف" فى مجال رعاية أطفال الشوارع أيضًا مشروع كان مدته ثلاث سنوات أنهت فيه إلى عدة نتائج منها أن أطفال الشوارع هم ضحايا الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة فى مجتمعهم وأنهم يعيشون تحت خط الفقر يعانون الجوع والحرمان والمرض، ولذا طالبت المنظمة "اليونيسيف" بضرورة وجود وسائل تشريعية من أجل حماية هؤلاء الأطفال فى إطار ترويج إعلامى جاد يحول دون إهمالهم أو نبذهم أو دفعهم إلى الانحراف ويحميهم من المخاطر التى قد تحيط بهم ناهيك عن معاناتهم والضغوط النفسية التى تجتاحهم[2].

---

(١) اليونيسيف، وضع الأطفال فى العالم عام ٢٠٠٥، نهج التنمية المستند إلى حقوق الإنسان، أمثلة من أمريكا اللاتينية، ص ٩١.

(2) Blanc. Cristina Sezanton: "Urban Children Iindistress Global Predicaments and In novative Strategies" Amsterdam Metherlands, **Grodon and Breach publishers**، 1994، p. 481.

وفى سياق الجهود المبذولة أيضًا تبنت إحدى الجمعيات بإحدى المدن بالبرازيل برنامج يستوعب (٣٥٠) طفلًا من أطفال الشوارع، وتم إنشاء ورش لصناعة الأثاث، السجاد، الأغطية لأطفال الشارع الذين يرغبون فى أن يتم إعدادهم للعمل مقابل أجر جيد، بالإضافة إلى توفير وجبات غذائية، وعلاج، ويتم تمويل هذه الورش من مبيعات منتجات الأطفال إضافة إلى بعض المساعدات التى تنقلها الجمعية من جهات مختلفة[١].

وفى هذا إشارة إلى مدى أهمية العمل الخيرى والجمعيات الأهلية فى معالجة ظاهرة أطفال الشوارع وفى هذا السياق توصلت إحدى الدراسات[٢] إلى أن الملاجئ والمستشفيات والجمعيات الخيرية هى أماكن لجذب وإغراء الأطفال لرعايتهم وحمايتهم من التشرد بالشوارع، وأن مساكن الإيواء للأطفال وأسرهم أو إيداع الأطفال مع أسر يكتسبون منها القواعد الأخلاقية والاجتماعية إنما هى خطوات على حسن تنشئة هؤلاء الأطفال تمهيدًا لإعادة إدماجهم فى المجتمع.

أيضًا فى سياق جهود اليونيسيف قامت وزارة الأمن الاجتماعى والتنمية بالفلبين بإقامة مشروع يستهدف إقامة مدارس متنقلة تحت الخيام تستوعب أطفال الشوارع، ويروجون إلى ارتياد هذه المدارس ليقبل عليها الأطفال باختيارهم ويتابعوا دروسًا خاصة، ونموًا مهنيًا يتفق مع ميولهم النفسية والاجتماعية والبويولوجية، وتتولى وزارة الصحة الاهتمام بالجانب الصحى من خلال إقامة والإشراف على مطعم يقدم للأطفال وجبات غذائية مجانية، إضافة إلى توفير أنشطة ترفيهية، وقد نال هذا المشروع اهتمام وترحيب كل من الأطفال المشردين وأسرهم واعتبر مشروعًا يسهم فى إعادة إدماج الأطفال فى مجتمعهم[٣].

---

(١) نبيلة الوردانى عبد الحافظ، "دراسة تقيمية لظاهرة أطفال الشوارع ومدى تأثيرها فى الأسر الفقيرة"، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربى للطفولة والتنمية، ع(١٥)، ٢٠٠٤، ص ٩١.

(2) Holloran – Peter. C، **Boston's Wayward Children، Social Services For Homless Children، 1800-1930,** PHD, Boston University، Graduate – school 1982.

(٣) نبيلة الوردانى عبد الحافظ، "دراسة تقيمية لظاهرة أطفال الشوارع ومدى تأثيرها فى الأسر الفقيرة"، مرجع سابق.

كذلك ساهمت المنظمات غير الحكومية، وحكومة البلاد بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ووزارة العدالة الاجتماعية فى معالجة ظاهرة أطفال الشوارع بالهند مستفيدة من جهود الجمعيات المتداخلة فى ذات المجال وسعت جميعها لمعالجة ظاهرة أطفال الشوارع وذلك عبر الإجراءات التالية[1]:

وضع استراتيجيات لبقاء الأطفال وحماية أمنهم وتعليمهم ومساندتهم نفيًا إلى جانب دعم مهارات بعينها لديهم.

- حماية الأطفال من سوء المعاملة وخاصة فى المدن وذلك بتوفير تدابير وقائية للأطفال بمساعدة المجتمع وأولياء الأمور.

- الاستفادة من مساندة وكالات الأمم المتحدة التى ساعدت على تبنى مشروع لعمل الطفل فى حرف ملائمة له إضافة إلى توفير الرعاية الصحية، والغذائية والمادية للأطفال.

- الاستفادة من مساعدة (١٠٣) منظمة غير حكومية فى رعاية الأطفال وتعليمهم عبر برامج تعليمية ومهنية.

وفى سياق الجهود المبذولة من قبل الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى فى جنوب شرق آسيا لحماية أطفال الشوارع ورعايتهم كان هناك اهتمام بضرورة تخصيص منازل مفتوحة للأطفال يتاح لهم فيها فرصة حرية مقابلة أصدقائهم ومشاركتهم فى العديد من الأنشطة، أيضًا هناك نوع من تبادل الخبرات على طريق حماية البيئة والتعليم... كذلك يمكن توثيق العلاقة بين الأطفال وعائلاتهم عبر العديد من البرامج التدريبية وأساليب التعامل وانتفاء العنف الأسرى حتى لا يهرب الطفل إلى الشارع، وساهمت الحكومة فى توفير فرص عمل لزيادة دخل العائلة، كما ساهمت

---

(١) حلمى سعيد، عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع فى المغرب، المجلس العربى للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، ع(١)، ٢٠٠١، ص ١٢٧.

الحكومة فى إتاحة وسائل التسلية للأطفال فى المناطق الفقيرة دعمتها بتوعية للأطفال وأسرهم حول كيفية قضاء وقت الفراغ والمحافظة على الأدوات ناهيك عن سعى الحكومة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى ذات الصلة على تنمية الشعور والإحساس بالتعاون والمسئولية والمشاركة لحماية الأطفال من السلبيات التى قد تجتاحهم فى الشارع وتجرفهم إلى الجنوح والانحراف[1].

وفى سياق الجهود المبذولة لرعاية وحماية أطفال الشوارع فى بعض دول العالم كما كشفت العديد من الدراسات والبحوث العلمية يمكن الإشارة إليها فى التالى:

كشفت إحدى الدراسات[2] التى تمت على عينة من أطفال الشوارع بأمريكا اللاتينية أن الحكومة والمنظمات الأهلية قدمت فرص عمل ورعاية صحية وغذائية للأطفال ناهيك عن توفيرها لأماكن لإقامتهم، كما أكدت على ضرورة إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم فى المجتمع، وحثت على ضرورة زيادة عدد المؤسسات المعنية بهؤلاء الأطفال وحسن تجهزها بالآليات المطلوبة الداعمة للهدف الذى أقيمت من أجله.

كذلك طالبت دراسة أخرى[3] بضرورة تفعيل المساعدات الاجتماعية لهؤلاء الأطفال حتى يمكن إعادة دمجهم مرة أخرى فى مجتمعهم، كما طالبت بالدفاع عن حقوقهم وتوفير الحياة الأساسية لهم، فى إشارة إلى ضرورة الاهتمام بمؤسسات أطفال الشوارع وتدعيمها ماديًا ومهنيًا لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

---

(1) Consortum For Street Children: Acivil Society Forum For East and South East Asia On Promoting and Protecting The Rights of Street children 12-14 March 2003-- Bangkok، Thoiland، organised by consortiun For Street children.

(2) Rizzini Irene، Lusk – Mark. W، "Children In The Streets، Latin American Lost Generation" Children and youth services Review، **Journal Peer Reviewed**،Vol. 17(3) 1995، pp. 391-400.

(3) Oloko، **Beatrice**، **Children's Street Work In Urban Nigeria: Dilemna Of Modemizing Tradition** Green field Patricia M (Ed)، Cocking، Rodney R. (Ed) 1994، Inc. XIX 431 p.

كذلك توصلت إحدى الدراسات[1] إلى أن عمل الأطفال الغير مشروع حتى ولو كان خدمة عامة مثل بيع الصحف فى بعض شوارع أمريكا إلا أنه يمثل خطأ اجتماعيًا يدفعه ثمن غالبًا الأطفال المهاجرين وخاصة الأفارقة من النساء والأطفال ولذلك طالبت الدراسة بضرورة وجود تدخل تشريعى، وتدخل خيرى لإنقاذ هؤلاء الأطفال الذين يعانون من ضغوط اجتماعية وصراعات مهنية ونال منهم الفقر والجوع والحرمان.

وربما مثل هذه السلبيات والأخطاء الاجتماعية تدفع بأطفال الشوارع إلى مزيد من الانحراف والضياع ولهذا فإنه من الضرورة بمكان أن يكون للمعاهد النفسية دور فاعل فى إعداد برامج اجتماعية لمواجهة أطفال الشوارع، وفى هذا السياق توصلت إحدى الدراسات[2] إلى أنه فى حال فشل البرامج الاجتماعية لحماية أطفال الشوارع، فإن ذلك قد يدفع الأطفال إلى الانحراف وربما تعاطى المخدرات مما يضر بأنفسهم وبالمجتمع، وهذا بالتالى يلقى بعظيم المسئولية على المعاهد النفسية والمؤسسات الصحية المعنية لتحديد برامج هادفة موجهة لهذه النوعية من الأطفال.

إن التدخل المهنى عبر برنامج مهنى جاد يمكنه أن يسهم بفاعلية فى تحقيق التوافق الاجتماعى لدى أطفال الشوارع وذلك عبر تعديل السلوك، وفى هذا السياق أنهت إحدى الدراسات[3] إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من التدخل المهنى لطريقة العمل مع الجماعات وتحقيق التوافق لأطفال الشوارع والتقليل من السلوك الإنسحابى والمدمر والأنانى، أو ذاك

---

(1) Digirolamo – Vincent – Richard، Crying the News، Children Street Work and the American Press، PHD، Princeton University، 1997.

(2) Medina Mora Marria، "What happen to the Street Kids an Analysis of the Maxican Experience" **Journal، peer-Reviewed**، Vol. 32، (3)، Feb. 1997، p.p. 293-316.

(٣) محمد سيد فهمى، التدخل المهنى لطريقة العمل مع الجماعات فى تحقيق التوافق لدى أطفال الشوارع مع المجتمع – **مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، ع (٧) لسنة ١٩٩٩..

السلوك المتقلب انفعاليًا لأطفال الشوارع وذلك عبر إتباع الأساليب والمداخل العلمية فى هذا السياق فى تأكيد على مدى أهمية التدخل التشريعى والترويج الإعلامى الإيجابى وتدعيم المؤسسات المعنية بأطفال الشوارع.

كذلك يعتبر تكامل المؤسسات المعنية بأطفال الشوارع من أهم الجهود التى قد تؤثر بطريقة إيجابية فى معالجة المشكلة حتى يمكن تجاوز الحلول على المستوى النظرى، والأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية ومدى ونوعية التواصل والاتصال دون تجاهل لدور كل من البناء الاجتماعى والنظريات الثقافية بالمجتمع وانعكاسها على الخدمات التى يمكن أن تقدم فى مجال الطفولة عامة وأطفال الشوارع خاصة، وأن تكون هناك متابعة ومراقبة عن قرب لهؤلاء الأطفال[1] وذلك من خلال الباحثين والمسئولين فى هذا المجال، حتى يمكنهم الوقوف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الدافعة لتشرد الأطفال فى الشوارع والسلوكيات الناتجة عن هذا التشرد – ولعل فى هذا إشارة قوية إلى أهمية قاعدة المعلومات حول هذه الظاهرة وتلك النوعية من الأطفال حتى يمكن تقديم الخدمات المطلوبة بصورة أكثر إيجابية وجدية سواء على المستوى الصحى، التعليمى، المهنى، القيمى. خاصة وأن المخاطر التى يتعرض لها هؤلاء الأطفال – كما توصلت إحدى الدراسات[2] إلى أن هذه المخاطر التى يتعرض لها الأطفال تسبب لهم تراكمات سلبية وسيئة تنتهى بهم إلى الاعتلال النفسى وتوابعه ولهذا أوصت الدراسة بأهمية المتابعة الطبية والصحية كخطوة هامة على طريق الوقاية النفسية للأطفال، تلعب فيها حسن المعاملة وعلاقة الطفل بأسرته دورًا هامًا فى مدى صحته النفسية والعقلية وتحرره من خطر الانحراف وتسهل له طريقًا لإعادة الاندماج فى أسرته ومجتمعه.

---

(1) Larison – Isaac-Wilis، **Seeing With The Heart: Learning And Teaching About The Homlessness (Children's Literature Emergent Curriculum)**، PHD the Ohio State University، 1998.

(2) Zelman – Arthur – B (Ed)، **Early Inverention With High-Risk Children: Feeling Prisoners Of Circumstance**، Lanham، MD. US، Joson Aronson، Inc. xxi 353 pp. 1997.

وفى سياق الجهود المبذولة لحماية أطفال الشوارع أيضًا جهود المجلس العربى للطفولة والتنمية[1] الذى قدم مشروعًا لحماية أطفال الشوارع انطلاقًا من انتشار هذه الظاهرة فى العديد من الأقطار العربية مع الافتقار لوجود الجمعيات الأهلية بآلياتها التى يفترض وجودها لخدمة القضية سواء كان ذلك برامج موجهة أو كوادر مؤهلة لمعالجة مشكلات الأطفال ناهيك عن غياب البيانات والمعلومات الدقيقة عن الظاهرة بما فيها الدراسات التحليلية عن حجم الظاهرة وخطورتها.

وكان من أهم أهداف هذا المشروع ما يلى:

- التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية العامة العاملة مع قطاع الأطفال المشردين وإثارة الاهتمام بالظاهرة قبل استفحالها والتشجيع على وجود برامج للتدخل لعلاج الظاهرة على المستوى العربى بهدف حماية أطفال الشوارع من الجنوح إلى الإجرام بما يسيء للطفل والمجتمع.

وفى سياق جهود المجلس العربى للطفولة والتنمية لمعالجة ظاهرة أطفال الشوارع فى الوطن العربى، كان له خطوات إجرائية منها ما يلى[2]:

إجراء دراسة متعمقة حول ظاهرة أطفال الشوارع فى العالم العربى.

التعاون مع هيئات فى بلاد عربية تنتشر بها ظاهرة أطفال الشوارع.

عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات حول ظاهرة أطفال الشوارع.

تدريب العاملين بالمؤسسات المعنية بأطفال الشوارع على برامج التدخل لرفع مستوى الأداء لديهم فى التعامل مع الأطفال.

التعاون مع لجنة المتابعة للتنظيمات الأهلية وأن يشمل التعاون المجالات التالية:

---

(١) المجلس العربى للطفولة والتنمية، ملخص المشاريع الواردة، فى خطة عمل المجلس متوسطة المدى (١٩٩٥ - ١٩٩٧).

(٢) المجلس العربى للطفولة والتنمية، المرجع السابق.

- توجيه جانب من الاهتمام بمشروع التطوير الإدارى والبناء المؤسسى نحو جمعيات عاملة فى مجال الطفولة.

- التعاون فى مجال نظم المعلومات وتأسيس قاعدة معلومات للجمعيات الأهلية العربية عامة والعاملة فى مجال الطفولة خاصة.

- التعاون فى تقييم مشروعات الجمعيات الأهلية التى تحول من برنامج الخليج.

- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية وفق مذكرات التفاهم.

وفى سياق الجهود المبذولة لمعالجة ظاهرة أطفال الشوارع، قامت المغرب بعمل مشروع لعلاج هذه الظاهرة وإعادة إدماج الأطفال فى مجتمعهم، وتضمين المشروع عدة أهداف منها[1]:

تنسيق وتطوير البرامج الحكومية، وغير الحكومية مع تعديل وإصلاح الأمر القانونية، والمؤسسات ذات الصلة وخاصة تلك التى تعانى من قصور وأوضاع متردية.

تحسين مكونات المجتمع المدنى، وتوعية الرأى العام والتحذير من خطورة ظاهرة أطفال الشوارع.

العمل على تمكين الأطفال من حقوقهم الأساسية فى الحياة.

دعم جهود المؤسسات والجمعيات المتداخلة فى هذا السياق.

السعى لمعالجة المشكلة وإعادة دمج الأطفال فى أسرهم وأيضًا مجتمعهم ليصبحوا جزءًا من النسيج الاجتماعى الفاعل.

---

(١) حلمى سعيد، عناصر مشروع خطة عمل الإدماج أطفال الشوارع فى المغرب، مرجع سابق، ص ١٢٧.

ومن الجهود المبذولة أيضًا التى قدمها المجلس العربى للطفولة والتنمية فى مجال رعاية أطفال الشوارع والتصدى لهذه الظاهرة فى الفترة من ١٤-١٦/ ٩/ ١٩٩٩م – عبر توصيات الحكومات العربية التى خرجت بها فى ورشة عمل إقليمية للتصدى لهذه الظاهرة – ما يلي[١]:

التأكيد على أن دور الحكومات هو الدور الرئيسى والأساس فى أى إنجاز للتصدى للظاهرة وذلك فى ظل إطار تشريعى والارتقاء بمستوى مؤسسات الرعاية، وتفعيل حقوق الطفل الأساسية.

حث الحكومات على التعامل مع أطفال الشوارع باعتبارهم ضحايا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأنهم معرضون للانحراف، وذلك حتى لا يعاملوا معاملة المجرمين من قبل السلطات المختصة بالبلاد.

التأكيد على أهمية التنسيق بين الحكومات والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص للتصدى لظاهرة أطفال الشوارع على صعيد الأقطار العربية.

وبعد هذا العرض للجهود المبذولة لرعاية أطفال الشوارع وحمايتهم يمكن القول بأن اللاعب الرئيسى فى هذا المجال هو المجتمع المدنى حيث الجمعيات الخيرية، الأهلية الذى يفترض عليها لكى تقوم بواجبها خير قيام أن تراعى التالى:

١-تطوير قدراتها المؤسسية حتى يمكنها تفعيل أدائها والنجاح فى الحصول على التمويل اللازم لدعم برامجها.

٢- تحقيق التكامل والتفاعل بين مهمتها الوقائية للأطفال وأيضًا مهمتها العلاجية تمهيدًا لإعادة دمجهم فى المجتمع.

---

(١) المجلس العربى للطفولة والتنمية، ملخص المشاريع الواردة فى خطة عمل المجلس متوسطة المدى (١٩٩٥ – ١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ١٥.

٣- تحقيق التكامل والتفاعل فيما بينها عبر قاعدة بيانات صحيحة تحقق تبادل الخبرات وتكامل التدريب لتحقيق إنتاجية أفضل سواء على مستوى الرعاية للأطفال وحمايتهم أو على مستوى إدماجهم فى المجتمع وإعادة تأهيلهم للإفادة منهم كطاقة بشرية لمواطنين هم جزء من نسيج المجتمع.

ولعل مثل هذه الاعتبارات تؤكد ضرورة تناول شبكات المنظمات الاجتماعية فى مصر بشيء من التحليل والتفسير وهو ما قد يكشف عنه الفصل التالى.